قضايا شرق أوسطية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات
يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط.

الطبعة الأولى
مارس ١٩٩٦

حقوق الطبع محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الاوسط
هاتف ٦١٣٤٥١- ٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣- عمان (١١١١٨) الأردن

دار البشير للنشر والتوزيع
هاتف ٦٥٩٨٩١/ فاكس ٦٥٩٨٩٣
ص.ب ١٨٢٠٧٧ عمان – الأردن

مركز دراسات الشرق الاوسط MESC

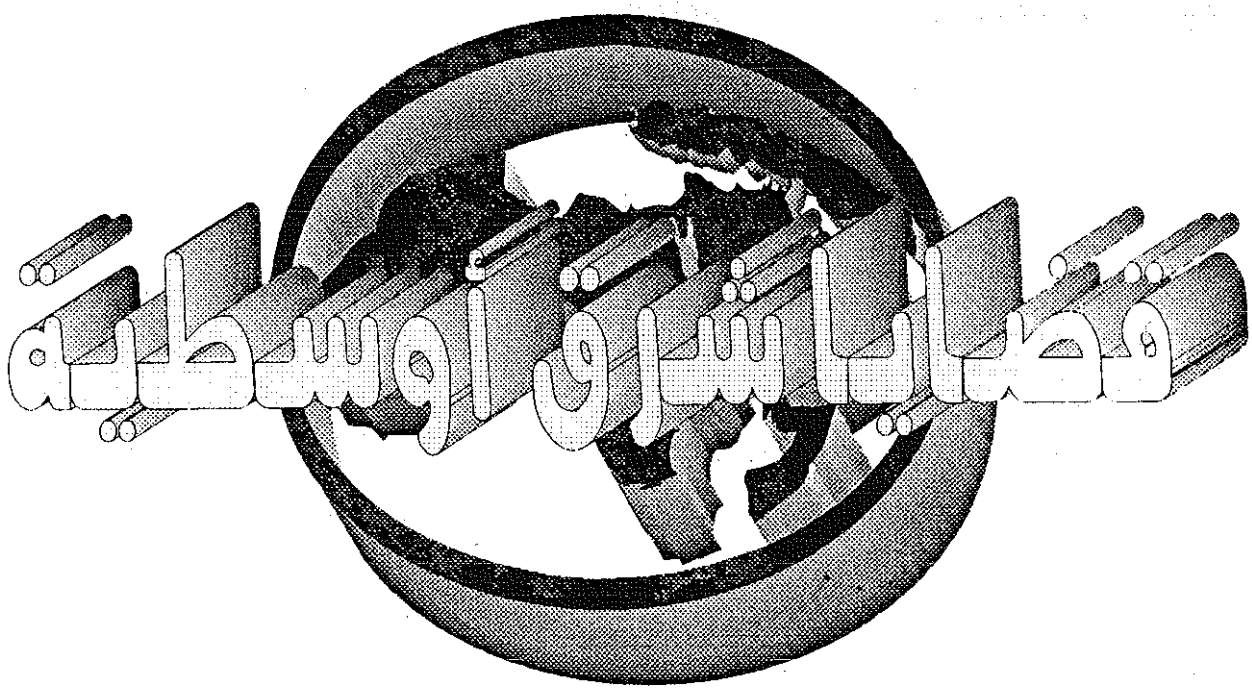

تحديات في وجه الحكومة الأردنية	د . سعد أبو دية
القضية الفلسطينية بين منظمة التحرير والسلطة في ضوء الانتخابات الفلسطينية	د . أحمد سعيد نوفل
أزمة السودان الدولية	د . ياسين عبد الرحمن
معطيات ووقائع بين يدي الانتخابات الاسرائيلية	د . ابراهيم أبوجابر
يهود الولايات المتحدة رئة اقتصادية للدولة العبرية	ترجمة : سمير سمعان

تقارير تحليلية = ١ = ٩٦/٣

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٧
تحديات في وجه الحكومة الاردنية الدكتور سعد أبو دية	٩
القضية الفلسطينية بين منظمة التحرير والسلطة في ضوء الإنتخابات الفلسطينية الدكتور أحمد سعيد نوفل	١٩
أزمة السودان الدولية الدكتور ياسين عبد الرحمن	٢٣
معطيات ووقائع بين يدي الإنتخابات الإسرائيلة الدكتور إبراهيم أبو جابر	٣٣
يهود الولايات المتحدة "رئة اقتصادية" للدولة العبرية الاستاذ سمير سمعان	٤٣

تقديم

إنطلاقا من اهتمام مركز دراسات الشرق الأوسط بدراسة وتحليل التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الشرق الأوسط وأبعادها على الساحة الدولية ، فقد أصدر المركز العديد من البحوث والدراسات والتقارير الذي تعنى بذلك حيث بلغت حتى الأول من يناير ١٩٩٦ أكثر من ١٤ إصدار. غير أن المركز ارتأى مع بداية عامه الخامس، أن يصدر إلي جانب البحوث والدراسات، تقرير غير دوري يعنى بالقضايا الرئيسية الساخنة في الساحة الدولية والشرق أوسطية والتي لا تستطيع البحوث والدراسات مجاراتها وتغطيتها ، حيث يتم من خلاله متابعة المستجدات المحورية وتحليلها وتقديم الرؤية حولها بالسرعة الممكنة.

ويتضمن التقرير خمسة مقالات لكتاب مبدعين متنوعة الجوانب ،ثلاثة منها أصلية واثنان مترجمان من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، أو العبيرية . وستتناول هذه المقالات التحليلية مختلف الجوانب الإقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما تتناول العلاقات الداخلية والدولية في الشرق الاوسط ، وبين يدي القارئ الكريم الإصدار الأول من هذا التقرير.

رئيس التحرير

جواد الحمد

١٠ آذار (مارس) ١٩٩٦

تحديات أمام الحكومة الأردنية الجديدة
فبراير ١٩٩٦

د. سعيد أبودية*

حظيت حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي التي تم تشكيلها في ٤ شباط (فبراير) ١٩٩٦ بإهتمام أردني وإقليمي لم تحظ به حكومة أردنية أخرى منذ سنوات طويلة، غير أن هذا الإهتمام الذي حظيت به حكومة «الثورة البيضاء» كما أطلق عليها يعكس في وجهه الآخر حجم التحديات التي تواجهها هذه الحكومة سواء على المستوى الداخلي أو الاقليمي.

تبدو التحولات التي تشهدها المنطقة وقد القت بظلال كثيفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً على الأردن مما بات يستدعي التغيير الإيجابي أكثر من أي وقت مضى.

إن كتاب التكليف الذي يوجهه جلالة الملك الحسين إلى رؤساء الوزارات المكلّفين بتشكيل الحكومة الأردنية يشكل الإطار العام للسياسة الأردنية الداخلية والخارجية للحكومة، ويمثل مؤشرا مهما في رصد توجهات الحكومة في التعاطي مع التحديات المختلفة، كما يشير إلى الظروف والإمكانات المتاحة لهذه الحكومة لتحقيق النجاح.

إن من شأن رصد المستجدات التي تضمنها كتاب التكليف ومقارنته مع مضامين كتب التكليف السابقة إو إلقاء الضوء على تبدل التحديات التي يواجهها الأردن، والتحولات التي طرأت على الخطاب السياسي الأردني داخلياً وخارجياً.

أولا: عناصر كتاب التكليف الموجه الى السيد عبد الكريم الكباريتي

١ – النظام الدولي وعلاقات الأردن الدولية:

لم يحظ هذا المحور باهتمام كبير في كتاب التكليف الموجه للسيد الكباريتي، وجاء الحديث عنه مختصراً للغاية، كما تمت صياغة عباراته بطريقة واسعة عامة، مما يشير بوضوح إلى أن التركيز سينصب خلال المرحلة القادمة على ترتيب الأوضاع الداخلية.

إن ظهور عبارة «الثورة البيضاء» في كتاب التكليف يؤكد أن تركيز الحكومة الأردنية الجديدة سينصب بالدرجة الأولى على الساحة الداخلية.

هذه الظاهرة ليست جديدة في المجال الدولي، إذ غالبا ما يتم التركيز بعد الحروب على الساحة الداخلية، فقد حاول الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات التصدي للساحة الداخلية عن طريق التركيز على قضايا مثل الانضباط الإداري وتحديد النسل بعد كامب ديفيد غير أن الأولويات عند المصريين كانت مختلفة عما جرى التركيز عليه مما ادى إلى عدم التجاوب مع محاولات الرئيس السادات.

إن عمومية عبارات كتاب التكليف حول هذا المحور تشير إلى وجود تحول، ففي كتب

---

*إستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردنية وسفير سابق للملكة الأردنية الهاشمية

التكليف السابقة تم التركيز على هذا الجانب وإيلائه عناية فائقة خاصة في عقدي الخمسينات والستينات، ويمكن ارجاع ذلك إلى ظروف تلك الفترة حيث كان الأردن بحاجة لتبادل المنافع المادية والمعنوية سواء مع بريطانيا الحليفة آنذاك والتي ارتبط الأردن معها بمعاهدة أو مع الولايات المتحدة التي اصبح الأردن في وقت لاحق بحاجة لمساعداتها قبل أن تحل محلها المساعدات العربية.

ويمكن متابعة الموقف الأردني حسبما ورد في كتب التكليف بخصوص هذا المحور على النحو التالي :

أ – الإلتزام بعلاقات الصداقة والتحالف مع الدول الغربية.

بـ– التوازن العام.

جـ – تجاهل النظام الدولي حيث ركز الأردن على الساحة العربية في السبعينات.

د – الإهتمام الكبير بتفاعلات النظام الدولي، نظرا لحاجة الأردن لدعم موقفه من قضية فلسطين. أما كتاب التكليف الأخير فإنه ركز على ناحيتين هما :

١ – تعزيز العلاقات مع الإتحاد الأوروبي : حيث وردت بشكل عام ولم تحظ باهتمام وسائل الإعلام وظلت على عموميتها، ولا تظهر الآلية واضحة في سبيل تنفيذها.

٢ – احترام مقاصد وميثاق الأمم المتحدة:

وهذا ليس بالجديد فكتب التكليف السابقة ركزت على هذه الناحية بل توسعت أكثر وأشارت إلى التركيز على المنظمات الإقليمية ايضا.

باختصار فإن كتاب التكليف الأخير يعيد إلى الأذهان كتب التكليف التي وجهت إلى السادة حسين بن ناصر وسعد جمعة وعبد المنعم الرفاعي في الستينات حيث كانت خالية من التركيز على النظام الدولي والعلاقات مع الدول العظمى، مقارنة مع كتب التكليف الموجهة إلى السادة وصفي التل وبهجت التلهوني حيث كانت البيانات الوزارية للسادة وصفي التل وبهجت التلهوني تركز على التعاون مع الحكومات الصديقة والهيئات الدولية والتمسك بميثاق الأمم المتحدة.

٢ – النظام الإقليمي العربي

ركزت كتب التكليف دائما على العلاقات العربية – العربية وسط تحولات كانت تمليها ظروف كل مرحلة، وذلك على النحو التالي:

أ – في الخمسينات ركز الأردن على علاقته مع الدول العربية ضمن مصلحة البلد الواحد وقضية فلسطين.

بـ – في الستينات ركزت كتب التكليف على قضيتي فلسطين والجزائر.

جـ – في السبعينات ركزت كتب التكليف على قضية فلسطين، وإزالة آثار العدوان الاسرائيلي في حرب عام ١٩٦٧.

د – في الثمانينات ركزت الكتب الصادرة خلال تلك الفترة على دعم القضية

الفلسطينية ودعم العراق في حربه مع إيران.

هـ –في كتاب التكليف الأخير جاء موضوع العلاقات العربية عاماً وغير واضح حيث تضمن عبارات عامة مثل «الحرص على العلاقات مع الأخوة العرب» و«الأواصر المشتركة والإلتزام بميثاق الجامعة».

وباستثناء عبارات خاصة بالعراق والقضية الفلسطينية فإن هذه الناحية كانت انشائية وعامة غير واضحة، اما بخصوص العراق فقد اشار كتاب التكليف لقضايا مثل وحدة العراق وسلامته الإقليمية وتأييد شعب العراق في كل جهد يخفف من معاناته، اما على صعيد القضية الفلسطينية فقد جاء التأكيد أكثر وضوحاً في دعم الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية لإحقاق حقوقهم على ترابهم الوطني.

٣ – الناحية الإجتماعية وشؤون المواطنة

نال هذا المحور اهتماماً في كتاب التكليف الأخير أكبر مما نالته الناحيتين السابقتين المتعلقتين بالنظام الدولي والنظام الإقليمي، حيث ركزت مقدمة الكتاب على عدم الإنتقاص من حقوق أبناء الأردن بغض النظر عن الأصول والمنابت، كما أكد الكتاب على حقوق الإنسان والحرية المسؤولة.

ولا يعد هذا التوجه جديداً، ففي عقد الخمسينات ركزت كتب التكليف الصادرة آنذاك على عناية الحكومة بأمن المواطن وصيانة حريته في حدود القانون والمصلحة العامة ومسؤولية الفرد تجاه المجتمع، وعرفت الحرية بأنها «الحرية الواعية الرشيدة»، مشددة على ضرورة العمل لانشاء «جيل صالح لتفكير موحد الهدف».

وركزت كتب التكليف السابقة على الرسالة القومية ومبادىء الثورة العربية الكبرى بطريقة أكثر وضوحاً في حين أن كتاب التكليف الأخير أشار بطريقة عامة إلى موضوع إحياء روح الثورة العربية الكبرى، وتبدو العبارة عامة مقارنة مع كتب التكليف في الخمسينات والستينات إذ طرحت الرسالة القومية بطريقة واضحة وركزت على الحرية والوحدة والحياة الأفضل (الفضلى)، وعرفت الوحدة آنذاك بأنها السعي لتركيز معنى الأسرة الواحدة، وهذا لا يختلف عن المعنى الذي أشار إليه كتاب التكليف الأخير بقوله «كافة الأصول والمنابت» التي تكررت في كتب التكليف طوال الخمس عقود الماضية.

أما موضوع الشباب فقد ظهر في كتب التكليف بعد عام ١٩٦٧م ، وكانت في الستينات تركز على الطلاب بشكل خاص فأنشأ وصفي التل معسكرات الحسين، وفي كتاب التكليف الأخير إشارة إلى ناحية معسكرات العمل التى ظهرت في الستينات.

في كتاب التكليف الأخير اشارة إلى موضوع فسح المجال أمام الأكفياء والمبدعين للتقدم في مجالات العمل، وهو ما تعرضت له كتب التكليف في السبعينات من ضرورة الإستفادة من الكفاءات من خلال:

أ – التركيز على الإستفادة من العقول والكفاءات.

بـ – اعادة تنظيم البيت الأردني.

٤ – الناحية الإقتصادية

ركزت كتب التكليف منذ الخمسينات على موضوع الإكتفاء الذاتي وبناء اقتصاد سليم يوفر للمواطن العمل والحياة الكريمة، وفي الستينات بات الموضوع أكثر تحديداً، حيث ظهرت خطة التنمية السبعية ١٩٦٣–١٩٧٠، خلال تلك الفترة جرى تناول المحور الاقتصادي من زوايا تشجيع الإستثمار وتحقيق الرخاء والعدالة الإجتماعية واستغلال الموارد والإمكانات وتعاون القطاع العام والخاص، بالاضافة إلى تقاسم الجهود للتخطيط الشامل البعيد المدى.

اما في سنوات السبعينات فقد تم التركيز على محاور بعث نهضة زراعية، وتعبئة الخبرات للإنكباب على معالجة المشاكل الاقتصادية.

وفي الثمانينات ركزت الجهود على متابعة بناء الاقتصاد الوطني وانعاش حركة الاقتصاد وتضمنت كتب التكليف في تلك المرحلة تركيزا على معالجة مشاكل القطاع الخاص.

يلاحظ أن كتاب التكليف الأخير ركز على القطاع الخاص حيث استأثر هذا القطاع بحيز كبير من الاهتمام في الكتاب، غير انه لا يمكن التعامل مع هذا التركيز على انه موضوع جديد إذ تضمنت كتب التكليف السابقة توجهات تتعلق بجهد المواطن وطموحاته ومبادراته حتى يستعيد القطاع الخاص حيويته وكانت كتب التكليف التي صدرت لرؤساء الوزرات الأردنية في عقد الثمانينات تضمنت توجهات لتحديث قانون تشجيع الإستثمار.

ان كتب التكليف السابقة ركزت على هذه الناحية في ضوء اقتصاد المعركة وخدمة المعركة والجهد العسكري فهل تغيرت الظروف الآن تغيرا كبيرا يسمح بفتح مجالات جديدة للاستثمار واستعادة القطاع الخاص لحيويته؟.

في هذا السياق علينا أن لانفرق بين السياسة الخارجية والأجواء العربية النقية وفعالية القطاع الخاص؛ العديد من المؤشرات تؤكد ان فعالية القطاع الخاص ترتبط بالأسواق المجاورة وحركة التصدير، وما لم يكن لدى الحكومة الأردنية توجه جاد لتنقية الأجواء العربية فإن أوضاع القطاع الخاص لن تتقدم.

وتعد مشكلة اعادة تنقية الأجواء العربية وفتح الأسواق العربية امام المنتجات الأردنية والمحافظة على أسواق العراق التي انفرد فيها الأردن فترة من الزمن من أصعب المشاكل التي تواجهها الحكومة الأردنية.

ان تردي علاقات الأردن السياسية إلى وضع أسوأ مما هي عليه سوف ينعكس بشكل واضح على أوضاع القطاع الخاص، ويمكن اعتبار هذه المشكلة مزمنة أمام الاقتصاد الأردني الذي تأثر على الدوام كثيراً بالقرار السياسي، وقد ظهر ذلك في العام ١٩٧٠، كما ظهر في العام ١٩٩٠ عندما دفع الأردن الثمن بسبب تفسير موقفه غير المعادي للعراق.

تواجه الحكومة الأردنية الجديدة اليوم تحديات ارتبطت بتوتر الوضع نسبياً مع العراق بعد مصرع (حسين كامل) صهر الرئيس العراقي، اذ بدا في الأفق نوع من الحرب الباردة، بين الحكومة العراقية والحكومة الأردنية حيث تتبدى تخوفات اتساع في حجمها الزمني والنوعي قد تشكل خطراً على الجانبين.

يدرك دولة رئيس الوزراء الأردني الجديد أنه يواجه وضعاً مغايراً لأوضاع نظرائه في سنوات الستينات حينما كانت علاقات الأردن العربية في الذروة، مما انعكس إيجابياً على الأوضاع الإقتصادية الأردنية لدعم الصمود حتى أواخر الثمانينات عندما وقعت أزمة الخليج، حيث أصابها كثير من الخلل يلقي عبئاً إضافياً على الحكومة الجديدة في مساعيها لإنعاش الإقتصاد الأردني.

ففي ظل الوعود الكبيرة بالرخاء للمواطنين في ظل عملية السلام، والتركيز الإعلامي على الكسب الإقتصادي الذي سيحسن الأوضاع الإقتصادية، وفي ظل الجرأة التي تمثلت بإعلان الثورة البيضاء لتصحيح الأوضاع الإقتصادية والإدارية في البلاد، فإن الأشهر القليلة الأولى سوف تكون محط ترقب شديد من المواطنين بفحص صحة هذه الوعود من عدمها، وهو عبء ليس بالقليل على كاهل الحكومة الجديدة.

٥ – الجهاز الحكومي:

يظهر كتاب التكليف تركيزاً على تنظيم الأجهزة الحكومية ومحاربة الرونين، مما يشير إلى توجهات جديدة في تنظيم جهاز الأمن والرقابة الداخلية.

في كتابه مهنتي كملك يقول جلالة الملك الحسين «لقد كافح عبثاً مدير قوات الأمن الذي كان وقتئذ بهجت طبارة من أجل الاحتفاظ برقابة وإدارة هذه الدائرة الحيوية»، مما يشير إلى قدم موضوع الرقابة على هذا الجهاز، كما أن كتب التكليف السابقة ركزت كثيراً على تطوير الجهاز الإداري وتوطيد دعائم الدستور وتعميق العلاقة بين المواطن والمسؤول.

إلا أن التغيير الذي يمكن ملاحظته بوضوح في كتاب التكليف الأخير تركيزه بشكل خاص على السياحة وقطاع الملكية الأردنية، حيث كان التركيز في السابق على وزارات أخرى مثل الإعلام والتركيز على ضرورة تقوية ودعم جهازها العامل.

ثانيا: الثورة البيضاء بين التحدي والإنجاز

رغم تواريها في كتاب التكليف السامي خلف القضايا الداخلية إلا أن السياسة الخارجية تبقى محور الاصلاح الاقتصادي الذي تسعى الحكومة الأردنية الجديدة لاحداثه، ويصعب أن يتجه الوضع الاقتصادي نحو الأفضل ما لم تبادر حكومة السيد الكباريتي للتخطيط المعمق للسياسة الخارجية.

في بيانه الوزاري الذي ألقاه السيد الكباريتي أمام مجلس الأمة الأردني في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩٦ والذي حظي على أساسه بثقة أغلبية ٥٧ عضوا في مجلس الأمة من أصل

٨٠ عضواً، ركز كثيراً على الناحية الاقتصادية، وبرغم أنه قد أشار إلى الإنتماء العربي والإسلامي وبناء علاقات عربية ومصالح اقتصادية وعلمية، غير أن توجهاً واضحاً وتركيزاً كبيراً ظهر في البيان على موضوع العلاقات مع الكويت، مع الإشارة إلى «تفادي أخطاء الماضي».

إن المصلحة الاقتصادية الأردنية تقتضي توازناً في العلاقات العربية – العربية مع الجميع.

إن وضع الأردن بين الدول العربية لا يختلف عن وضع سويسرا بين جاراتها الاوروبيات، فجميع الدول المحيطة بسويسرا قوية مقارنة معها، وهكذا هو الحال مع الأردن الذي يقع بين أقوى خمس دول في المنطقة بما فيها إسرائيل، مما يستدعي توازناً في علاقات الأردن حتى يستطيع أن يؤدي دوره في الوسطية بين هذه الدول ذات القوى المالية والسياسية والعسكرية.

وما لم تنتبه الحكومة الأردنية الجديدة لهذه الناحية فإنها قد تدخل مرحلة التجربة والخطأ، كما أن مصلحة الأردن تقتضي عدم التضحية بأي علاقة مع أي دولة عربية من دول الجوار، كما تحتم على صانع القرار الأردني أن لا يخسر الأردن رصيداً قضى في جمعه فترة من الزمن خاصة أن بناء أي علاقة جديدة سوف يستغرق وقتاً غير قصير، فما زال الحذر من مواقف الأردن ماثلاً في ذهن صانع القرار في الكويت – مثلا – وقد ظهر هذا الحذر مرتين في أسبوع واحد على لسان رجال السياسة أو الصحافة الكويتيين(١).

لا بد من التأكيد على ضرورة التخطيط في السياسة الخارجية على أسس علمية مدروسة لبناء العلاقات العربية – الأردنية، ان من شأن هذا التخطيط الواعي تحقيق نوع من الإستقرار، فالإقتصاد في العلاقات السياسية العربية مرتبط بالإستقرار، ومن الضروري الاشارة إلى أن ما يحتاجه العراق من المنتجات الأردنية قد لاتحتاجه السعودية أو الكويت التي سبقت الأردن إليها دول أخرى ذات صناعات قد تكون أكفأ بكثير من الصناعات الأردنية، ناهيك عن أن العلاقات السياسية الجديدة مع العراق قد جعلت الأخير يعطي الأردن معاملة الدولة الأولى بالرعاية، فهل يضمن الأردن مستقبلاً نفس المعاملة من دول جوار أخرى؟.

إن بناء علاقات اردنية عربية جيدة يعتمد أساساً على تخطيط مدروس في السياسة الخارجية ويبدو أنه التحدي الأهم أمام الحكومة الجديدة، وإذا حققت نجاحاً في هذا المضمار فإنها ستخلق جواً من الاستقرار يكون له أثر واضح على الاقتصاد الأردني وانتعاشه، حيث تستطيع عندها الحكومة ان تواجه التحدي الذي وصفه البيان الوزاري بـ « الكبير» والمتمثل في مشاكل البطالة والغلاء والفقر، والعمل على فتح الباب للعمالة الأردنية في الدول التي أغلقته عام ١٩٩٠م.

إن مواجهة هذا التحدي وتحقيق هذا الانجاز يتطلب جهداً كبيراً تستطيع الحكومة التصدي له إذا أعطته الأولوية على باقي الأمور التي ظهرت في البيان الوزاري، والتي

بالإمكان مواجهتها بشيء من الحزم والعزم الداخلي؛ فالترهل الإداري موضوع قديم جداً في الأردن، وكذلك الفساد الذي أشار إليه البيان الوزاري بأشكاله المختلفة وهي الأخلاقي والمالي والإداري.

إن التصدي لهذه الظواهر يكون بتفعيل الرقابة بشتى أنواعها، ابتداء برقابة ديوان المحاسبة وانتهاء برقابة ديوان الرقابة والتفتيش الإداري الذي تحول إلى وزارة التنمية الإدارية إضافة الى رقابة مجلس النواب.

ويذكر أن تفعيل الجهاز الإداري والرقابي ومحاربة الفساد الإداري قد وردت في كتب التكليف السابقة، كما أن نظام ديوان الرقابة قد صدر بموجب المادة (٢٠) من الدستور بتاريخ ١٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٢ قبل أن تدعو الإرادة الملكية إلى وضع النظام موضع التنفيذ.

وفي ٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٤ عندما تم تعديل حكومة الدكتور عبد السلام المجالي ظهرت وزارة التنمية الإدارية إلى الوجود وبقي التساؤل عن الإنجازات والإصلاح ماثلاً في فضاء الأوضاع الأردنية، على الصعيد ذاته يمكن الاشارة إلى أن حكومة الشريف زيد بن شاكر كانت قد وضعت جدولاً زمنياً للإصلاح الإداري، غير أنها لم تنجح في تحقيق هذه الغاية، وعندما تولى الدكتور عبد السلام المجالي مسؤولية التعديل الوزاري في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٤ تعهد بالتصدي لهذه الناحية، ومع ذلك ظلت هذه المشكلة تراوح في مكانها.

وثمة إشارة مهمة لا بد من أخذها بعين الاعتبار أن تعيين أكثر من ربع أعضاء مجلس النواب وزراء في الحكومة كما أن ربعاً آخر من أعضاء مجلس النواب كانوا تقلدوا مناصب وزارية سابقة أو حصلوا على امتيازات شتى أدى إلى تعطيل أحد أهم اجهزة الرقابة، كما تقلصت فاعلية رقابة ديوان المحاسبة تلقائياً حيث أنه يقدم تقريره إلى مجلس النواب في بداية كل دورة عادية من كل سنة.

ويأتي تعطيل أجهزة الرقابة هذه في غياب رقابة الأحزاب، فلو كانت الوزارة وزارة حزبية لراقبتها بقية أحزاب المعارضة، غير أن الرقابة الحزبية تغيب عن وزارة من هذا النوع.

ان الاهتمام بموضوع الرقابة قديم كما أشرنا ولعل تشكيل سمو ولي العهد الأردني الأمير الحسن لجنة خاصة اعتبرت بمثابة حكومة ثانية أو حكومة ظل أخرى بمثل إشارة بالغة إلى هذا الاهتمام، الا ان الحكومة تواجه تحدي تأكيد المصداقية التي أشار إليها بيانها الوزاري.

كما أن ثمار برنامج الحكومة السياسي في التعامل مع اسرائيل لا زال تحت الفحص في مجال العمل على تضييق الفجوة بين مستوى دخل الفرد في الأردن ونظيره في اسرائيل وهي فجوة كبيرة جداً تصل إلى حد (١٣/١) كنتيجة من نتائج عملية السلام ومعاهدة السلام.

خصوصاً وأن الحكومات السابقة أكدت أن السلام سوف يتسبب في تحسن المستوى

الاقتصادي، وإلا فإن السلام لن يستقر في ظل هذه الفجوة الكبيرة جداً، حيث يعتبر الإستقرار عاملاً هاماً للاستثمار ومستقبل عملية السلام ذاتها، وهو ما يشكل تحدياً أساسياً للحكومة على صعيد العلاقات الخارجية مع إسرائيل.

ثالثا: توصيات

تقف الحكومة الأردنية الجديدة أمام تحديات كبيرة الأمر الذي استدعى دولة رئيس الوزراء لدعوة الجميع للمشاركة في مواجهة هذه التحديات.

ويمكن تلخيص أبرز محاور وملامح برنامج نجاح الحكومة الجديدة لمعالجة التحديات على النحو التالي:

أولا: إن نجاح الحكومة مرتبط بتفادي أخطاء وقصور الحكومات السابقة، وتطبيق نظام المتابعة، وأن تحدد الحكومة أولوياتها بشكل مخطط ودقيق وواضح، فالإصلاح الإداري والنجاح في السياسة الخارجية من أبرز الأولويات، حيث تقف السياسة الخارجية كعامل أساسي وحاجة ماسة لنجاح الإستثمار والإستقرار الاقتصادي:

حيث إذا ما قامت ببناء علاقة متوازنة مع العرب جميعاً، سواء الدول المعزولة دولياً أو المحاصرة إقتصادياً أو تلك التي تحظى برعاية دولية على حد سواء، والمحافظة على الإنجازات السابقة وعدم التفريط بها.

ثانيا: إلتزام الحكومة بوعودها وبرمجة نفسها زمنياً، وأولوياتها على الصعيد الداخلي وعلى كافة الأصعدة، خصوصاً ما يتعلق بحشد كل القوى السياسية والإقتصادية خلف برنامجها.

ثالثا: اعتماد سياسة التخطيط في كل المجالات، كالسياسة الخارجية وتطوير الأجهزة الإدارية، وتفعيل دور وزارة التخطيط والجهات المعنية الأخرى في هذا المجال.

رابعا: اعتماد سياسة البحث العلمي كطريق للتوصل إلى تشخيص مشاكل البلاد وتقديم الحلول الناجحة لها في ضوء تجارب الأمم والشعوب الأخرى، مما يستدعي زيادة الميزانيات المخصصة لهذا الحقل، وتفعيل الإدارات التحتية، واستثمار جهود القطاع الخاص في ذلك، وتوفير الحرية اللازمة له ودعمه مادياً ومعنوياً، واعتماده مصدراً مهماً من مصادر المعلومات ورسم خيارات السياسة الأردنية في كافة المجالات والعمل على دعم دور وزارة التعليم العالي في مجال البحث العلمي، حيث أن تعزيز البحث العلمي ورفع نسبة الصرف عليه من الدخل القومي كان واحداً من أهم أسباب نجاح التجربة اليابانية وغيرها من التجارب الاخرى المماثلة، وإذا سلكت الحكومة الجديدة هذا الطريق فإنها قد تنجز شيئاً موازياً لما سبقتنا إليه دول أثبتت حضوراً فاعلاً على الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً.

الهوامش:

١ – جاء ذلك في مقابلة القبس الكويتية مع جلالة الملك المنشورة أيضا في الأسواق الأردنية يوم السبت ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٩٦، وفي حديث السيد أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتي في صحيفة الحياة اللندنية يوم ٢٧ شباط (فبراير)، ١٩٩٦

القضية الفلسطينية بين منظمة التحرير والسلطة في ضوء الإنتخابات الفلسطينية

د. أحمد سعيد نوفل*

قامت السلطات الإسرائيلية بممارسة الضغوط واسعة النطاق على السلطة والشعب الفلسطيني في ظل الإختراق الأمني الذي أحدثته العمليات الأخيرة التي نفذتها حركة حماس. إن ما حدث من تصرفات إسرائيلية في الأيام الأخيرة ، بعد سلسلة التفجيرات التي حدثت في القدس وعسقلان وتل أبيب، أظهرت بوضوح نوع العلاقة التي تريد إسرائيل أن تقيمها مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي أحرجت بشكل كبير السلطة الفلسطينية . حيث أثبتت الأحداث أن قضية الأمن الإسرائيلية هي القضية الرئيسية التي تهم الحكومة الإسرائيلية،من دون النظر إلى انعكاس ذلك على مسار الشعب الفلسطيني تجاه السلطة الفلسطينية وان على السلطة الفلسطينية أن تخضع في قراراتها وممارساتها للرغبات الإسرائيلية.ولا شك أن القيادة الفلسطينية وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه، مما جعلها تتخذ قرارات غير متوازنة من اعتقال وملاحقة وتحقيق معاعضاء من حماس والجهاد الاسلامي وقادتهما في قطاع غزة والضفة الغربية ، واجراءات شديدة في تعاملها مع الأزمة التي أثارتها إسرائيل ، من أجل ارضاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ومع ذلك فإن إسرائيل انتقدت سلطة الحكم الذاتي واتهمتها بعدم التعاون. ثم هدد مسؤولون إسرائيليون بإعادة إحتلال المدن الفلسطنية التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي ، إذا لم تستطع القضاء على حركتي حماس والجهاد الإسلامي. في السابق عندما كانت السلطة الوطنية تقوم بإعتقال أحد الأشخاص فإن منظمات حقوق الإنسان وكذلك بعض الدول التي تدافع عن حقوق الإنسان كانت تنتقد تصرفات السلطة الوطنية. ولكن الآن بعد حملة الإعتقالات والمداهمات التي يقوم بهارجال الأمن الفلسطيني فإنه لم ينتقدها أحد ، وتأتي هذه الأزمة بين إسرائيل والسلطة عشية إنعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخب على أساس إتفاقات أوسلو في ١٩٩٦/١/٢٠.

لقد دعمت الإنتخابات الفلسطينية ولأول مرة وحدة الشعب في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية – بمافيها القدس – وقطاع غزة. حيث جرت الإنتخابات في يوم واحد في الضفة والقطاع ، ووزعت المقاعد على ١٦ دائرة إنتخابية من أجل انتخاب مجلس تشريعي

* قسم العلوم السياسية – جامعة اليرموك

فلسيطني موحد ورئيسا للسلطة الفلسطينية. كما أن مشاركة سكان القدس الشرقية في الإنتخابات –ولو بنسبة أقل من مشاركة الفلسطينيين في مناطق أخرى –تحمل إشارة إلى أن مصير القدس ما زال مرتبطا بمصير الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإذا كان الفلسطينيون يتمنون أن تكون الإنتخابات خطوة على طريق بناء الدولة الفلسطينية ، فإن هذا لا يعني بأن الدولة سوف تقام على الفور لأنهم يعرفون أن سقف المجلس التشريعي وصلاحياته لن تتجاوز إتفاقيات أوسلو التي تنص على إقامة حكم ذاتي فلسطيني لكن إجراء الإنتخابات في حد ذاته دعم التوجه الفلسطيني العام نحو المطالبة بإقامة الدولة.

ولا شك أن الإنتخابات قد وفرت نوعا ما من الشعبية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودعمت موقفها التفاوضي مع إسرائيل وموقفهاالسياسي أمام المعارضة التي قاطعت الإنتخابات لكنهاإنعكست سلباً على منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج ، لأن المشاركة الفلسطينية في الإنتخابات كانت مقصورة على سكان الضفةالغربية وقطاع غزة أما الفلسطينيين في الشتات الذين يبلغ عددهم ضعفي عدد الذين شاركوا بالإنتخابات ، والذين كانت منظمة التحرير تحمل همهم وقضيتهم طيلة السنوات الماضية فقد استبعدوا من المشاركة في الإنتخابات ، الأمر الذي يطرح تساؤلاً عما إذا كانت منظمة التحرير تمثل جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج بعد تجزئة العمل الفلسطيني بين مجلس تشريعي منتخب يمثل الفلسطينيين تحت الحكم الذاتي فقط ، وبين المجلس الوطني الفلسطيني الذي شكل فلسطينيي الخارج. ويبدو أن إسرائيل تتجه نحو تجزئة العمل الوطني الفلسطيني بين الداخل والخارج ، أو بين السلطة الوطنية في الداخل وبين منظمة التحرير في الخارج ، من أجل إضعاف موقف المفاوض الفلسطيني في المفاوضات النهائية خاصة أن من استحقاقات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني القادمة ، إلغاء بعض أهم مواد الميثاق الوطني الفلسطني ، فإن المجلس الوطني الفلسطيني ، كالذي سوف يضم أعضاء المجلس الحاليين غير المنتخبين وأعضاء المجلس التشريعي الثماني والثمانين المنتخبين ، يعطي الإنطباع بعدم وجود تجانس بين أعضاء المجلس وهذا سوف يؤثر إلغاء الميثاق الوطني ، وإنه من غير المعقول أن يطلب من المجلس الوطني إلغاء الميثاق الذي يعبر عن إرادة الفلسطينيين في الشتات ، من دون أن يتحقق أي حل يعيد لهم حقوقهم وأقلها حق العودة إلى أراضيهم . ولأن ورقة إلغاء الميثاق هي الورقة الوحيدة التي مازالت في أيدي المفاوض الفلسطيني، ومن المفروض عدم التنازل عنها مهما كانت الضغوطات الإسرائيلية لأن الاثار السلبية على إلغاء الميثاق الوطني كثيرة وكبيرة على الصعيد الوطني والحقوق الفلسطينية ، ومع أن إعتراف منظمة التحرير بإسرائيل قد تم

منذ عام ١٩٨٩ عندما اعترف المجلس الوطني بتقسيم فلسطين إلى دولتين إلا أن إلغاء بعض مواد الميثاق التي تدعو إلى تدمير إسرائيل وعدم الإعتراف بها وأن حرب التحرير الشعبية هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ، من دون مقابل من الجانب الإسرائيلي أمر غير مبرر ولا ينبغي الإستسلام للظروف التي خلقتها إسرائيل والإندفاع نحو إلغاء بنود الميثاق أو تغييره كله.

إن على السلطة والمنظمة والمعارضة أن يعوا إنهم يبحرون في نفس القارب ولا يجوز لأحد أن يتساهل أو يهمل في حال تعرض القارب للعواصف ، كما أن على السلطة الوطنية أن تبقي الأبواب مفتوحة مع المعارضة الفلسطينية ، وأن تستفيد من تجربة حزب العمل الإسرائيلي الحاكم في تعامله مع المعارضة الإسرائيلية التي أشركها المعارضة في الوفد الإسرائيلي الذي سيشارك في المؤتمر الدولي لمكافحة (الإرهاب) بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٣ في مصر.

لقد أظهرت إنتخابات رئاسة المجلس التشريعي الأخيرة ، أن هناك معارضة لا بأس بها في داخل المجلس (برغم خلوه من قوى المعارضة في الساحة الفلسطينية بسبب مقاطعتها للإنتخابات) لسياسة وممارسات السلطة الفلسطينية ، كما هي موجودة في خارجه حيث نال مرشح السلطة ثلثي الأصوات بينما ذهب الثلث الأخير للمرشح المستقل ، ولتجاوز الأزمة بين المنظمة والسلطة والمعارضة الفلسطينية يمكن الإتفاق على أولوية المرحلة القادمة لتحقيق الوحدة الوطنيةالفلسطينية وبطرق ديمقراطية، وتشير بعض السيناريوهات أنه في حال إلغاء أو استبدال الميثاق الوطني وعدم قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة فإن منظمة التحرير قد تصبح في الخارج مثل الوكالة اليهودية، تشرف على شؤون القضية الفلسطينية في الشتات وتنسق مع السلطة الوطنية الفلسطينية في الداخل لأن انتقال مركز القرار الفلسطيني إلى الداخل ، في ظل رفض إسرائيل منح حق العودة لمن يريد من الفلسطينيين يجزئ العمل الفلسطيني ويجزئ حل القضية الفلسطينية.

ولا يتوقع من المجلس المنتخب في حال إلتآمه مع أعضاء المجلس الوطني في الخارج أن يحقق الكثير من الطموحات والآمال، حيث أنه محكوم بسقف إتفاق أوسلو وبقرارات اللجان المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، غير أن الفلسطينيين يبدون تخوفا من تسارع عملية الالتنازلات في ظل وجود مرجعية منتخبة يسيطر عليها السيد ياسر عرفات زعيم خط التسوية الذي كان خياره قبول الحكم الذاتي تحت ضغوط دولية وعربية وإسرائيلية ، حيث أن للمجلس مهمتان أساسيتان، تتعلق الأولى بإلغاء بنود الميثاق الداعية لتحرير فلسطين ، أو المعادية لإسرائيل ، أما الثانية فهي المصادقة على نتائج المفاوضات النهائية مع الإسرائيليين

أزمة السودان الدولية :
آليات اقتلاع النظام السوداني
هل تكون العقوبات هي السهم الأخير؟

د. ياسين عبد الرحمن*

خلال الثمانين شهرا الماضية ، التي هي عمر النظام السوداني الحالي، مورست شتى أنواع الضغوط لتحويل خط النظام، أو اختراقه من الدخل، أو احتوائه أو الإطاحة به، تميز أن تلك الضغوط في مجملها لم تعط النتائج المطلوبة، وتعامل معها النظام بحذر شديد، وقدرات ومناورة نوعا ما موفقة، حيث استطاع عبرها أن يكسب بعض الوقت، وأن يعطي المجتمع الدولي الفرصة الكافية لإدراك زيف التهم الموجهة ضد السودان.

وإذا كان النظام السوداني قد استطاع أن يكسب بعض الوقت ، إلا أنه لم يكسب نصيرا دوليا يمكن أن يستند إليه، بل ظل يفقد في كل مرحلة وأخرى بعضا من القوى التي كانت تتفهم موقفه، أو تجمعها معه بعض روابط المصالح المشتركة. وفي هذا الصدد فقد كان من المثير أن تقوم إحدى تلك الدول والتي كانت إلى عهد قريب تتفهم مواقف النظام السوداني ودوافعه، بتقديم الشكوى ضده إلى مجلس الأمن الدولي، وهي الشكوى التي نجم عنها قرار الإدانة الصادر في ٣١ / ١ / ١٩٩٦ الموحي بقرب اتخاذ عقوبات جماعية عنيفة، ربما تمثل أقصى محاولات القوى الغربية لإقتلاع نظام الحكم الإسلامي في السودان.

آليات متنوعة

ولأجل تحقيق هذا الهدف ظلت الدول الغربية وبعض القوى الإقليمية تبذل جهودا مضاعفة، وتستخدم آليات شديدة الوطأة، مقدمة تبريرات متباينة تخفي الهدف الأصيل الذي قلما أفصح عنه أحد باستثناء السفير البريطاني السابق في الخرطوم الذي أعلن صراحة أن مهمته الحقيقية في الخرطوم هي إسقاط النظام الحاكم، وليس المساعدة في حل مشاكل القطر السوداني[1]، وفيما عدا ذلك تلفع المجتمع الدولي بدعاوى انتهاك حقوق الإنسان ، وتفريط الحكومة السودانية في إغاثة الجوعى والمنكوبين من ضحايا الحرب الأهلية، وتشجيع السودان للحركات الإرهابية التي تزعزع أمن الدول المجاورة وإلى غير ذلك من التهم المشابهة والمتداخلة.

وقد كانت تلك الدعاوى تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم الإسلامي في السودان، وهو هدف لم تأل مخابرات بعض الدول الغربية الكبرى، وإحدى الدول العربية المتحالفة،

* باحث سوداني مقيم في الولايا ت المتحدة

جهدا في سبيل تحقيقه عبر اختراق القوات المسلحة السودانية، وقد بدأت تلك المحاولات منذ عام ١٩٩٠ وقادتها قوى عسكرية سودانية مختلفة المشارب والتوجهات، وظلت كلها تحظى بقبول الدول الخارجية طالما التزمت بالهدف الأصيل: هدف إسقاط النظام، ولم يعد سرا أن مخابرات دول مجاورة للسودان دبرت ما لا يقل عن عشر محاولات إنقلاب فاشلة في السودان حسب مصادر مطلعة في السلطة السودانية، بعض القوى السودانية السياسية لتحقيق هذا الهدف وهو التخلص من النظام الحاضر ذي الميول الإسلامية، وبعد ذلك يمكن التعامل مع مختلف القوى السودانية مهما كان بينها وبين تلك الدولة من مناوشات الماضي.

وسعت الحكومة السودانية أمام هذه التدخلات المباشرة إلى عمليات تأمين دقيقة لأجهزتها العسكرية . وبعدما عمدت تلك القوى إلى آلية أخرى فاشلة تتصل بتجنيد بعض العسكريين السابقين لمقامرات الحرب ضد السلطة اتجهت لوضع يدها في يد حركة التمرد الجنوبية، مما اضطر الحكومة السودانية إلى دفع قوات الجيش مدعومة بعشرات الآلاف من المتطوعين والدفاع الشعبي لدك قواعد التمرد وتطهير جنوب السودان من الوجود المعادي في شهور قليلة ، سيطر خلالها الجيش السوداني على أكثر من ٩٠٪ من أرض الجنوب وهي الأراضي التي كانت حركة التمرد قد سيطرت عليها قبل عهد الحكومة الجديدة (حكومة الإنقاذ).

دوافع وأهداف العقوبات الدولية ضد السودان

ظنت القوى الكبرى أن النظام السوداني الجديد لا يستطع أن يصمد طويلا بسبب قضايا التخلف الإقتصادي الداخلي والحصار الإقتصادي الخارجي، إضافة إلى اشتعال الحرب الأهلية في الجنوب حيث تنهك — طاقة النظام وتستهلك عافيته. لكن ارتفاع نسبة النمو الإقتصادي خلال الأعوام الأولى بشكل ملحوظ بشهادة إحصاءات صندوق النقد الدولي، حيث أكد أنها ضمن أعلى حققتها الدول النامية، وتزايد إلتفاف الشعب حول النظام وإحياء الروح التربوية الإسلامية الكامنة وسط الجماهير بسبب حرب الجنوب الأهلية، مما استدعى وقفة تقويم عالمية جديدة لأداء النظام. حيث كانت ظاهرة الدفاع الشعبي(*) قد أثارت إنزعاجاً عالمياً شديداً حتى أن الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر لم يتردد في أن يصارح القيادة السودانية بأن مشاكل السودان مع (المجتمع الدولي) ينتظر أن تحل سريعا إذا ما أزيحت عقبة واحدة، وهي ظاهرة سرايا الدفاع التطوعي الذي عماده المجاهدون الشعبيون وبميز المنتظمين في القوات المسلحة الرسمية. وبالطبع فلم تكن تلك سوى واحدة من مناورات الدبلوماسية السرية التي نجحت بعض الدول المنطقة، وكثير من الدول النامية،

(*) جيش من المتطوعين ومعسكرات التدريب لكل القادرين على حمل السلاح من الرجال والنساء، وتطوعهم للعمل مع الجيش السوداني النظامي ضد حركة التمرد في الجنوب

في الوقوع في أحابيلها خلال نصف القرن الفائت، مقدمة بذلك أفضل الخدمات لخصومها وهو ما تشير إليه شهادات كبار محللي السياسة الدولية الذين صرفوا جهدا أكاديميا واستشاريا فائقا ، باتجاه حصر المفاوضات الدبلوماسية في الإطار السري حتى يتسنى للقوى الكبرى أن تفرض شروطها في صفقات غير معلومة التفاصيل مع قادة بعض الدول النامية(٢).

أما الحملة الإعلامية العالمية على السودان، فإنها وإن أضرت بالسودان بعض الشيء، خصوصا على الصعيد الإقتصادي ، حيث صورت السودان كبلد غير مستقر وغير آمن، وغير واعد إقتصاديا، مما أدى إلى إحجام كثير من الإستثمارات الدولية عن القدوم إلى السودان، إلا أن مردودها أصبح سلبيا في الآونة الأخيرة على من يقف وراءها، وذلك مع انكشاف الحقائق للرأي العام الدولي، حيث لم يثبت أي نوع من التورط للحكومة السودانية في ما يسمى بقضايا الإرهاب الدولي، بل قام السودان بتسليم أحد كبار الإرهابيين الدوليين وهو الإرهابي اليساري المعروف كارلوس إلى فرنسا، كما اتضح زيف دعاوى انتهاك حقوق الإنسان وفرية تجارة الرق في السودان، وهي الفرية التي أوصلها المعارضون السودانيون إلى أروقة الكونجرس الأمريكي(٣).

وبذلك ظهر النظام السوداني وكأنه مستعصٍ على جميع آليات الضغط والتخويف(٤) والمحاصرة التي استخدمت ضده، مما دفع بسدنة النظام الدولي إلى التوجه نحو استخدام إحدى الآليتين الأشد إيذاء: آلية العقوبات الدولية، وآلية التدخل المباشر لاقتلاع النظام.

ترتيب الموضوع

لأن آلية التدخل العسكري الأجنبي لا يمكن استخدامها بحسابات آنية ومستقبلية فإن استخدامها في هذا الحين يشكل مخاطرة كبرى للدول الغربية ولدول أخرى مهتمة باقتلاع النظام السوداني، وقد جرب النظام الدولي استخدام تلك الآلية بشكل مكثف في الصومال قبل أعوام قلائل ولم تؤد إلى إنجاز الأهداف المطلوبة منها برغم الخسائر الضخمة التي تكبدتها القوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة. وإذا كان الأمر كذلك في الصومال فإن الخطب سيكون أشد جسامة ، والمواجهة أشد احتداما في السودان، حيث تكون المواجهة مع قوات معبأة تعبأة أيديولوجية موحدة، تقدم دحر المعتدي على السلامة الشخصية، ومع شعب تقوده دولة موحدة مستقلة في هذه المواجهة، تفتح وعيه بقضايا الهوية والصراع مع الغرب، ولا ينفي ذلك بالطبع أنه أشد وقعاً وقد أشار إلى ذلك وزير خارجية السودان.

وتفاديا لتلك المواجهة غير المرغوبة فقد استقر رأي الإدارة الأمريكية على استبقاء خيار التدخل المباشر مع الإكتفاء بتوجيه بعض الدول المجاورة للسودان لمحاولة إزعاجه بتحرشات حدودية مستمرة، وفي هذا السياق يمكن فهم محاولة الغزو الاوغندي لجنوب السودان

وإعلانات الزعيم الأرتري أسياس أفورقي المتكررة باستعداده لتسليح أي جهة سودانية ترفع شعار الحرب على الحكومة السودانية(٥)،كما يمكن فهم فتح أثيوبيا لجبهة جديدة ضد السودان وذلك بتقديمها مساعدات تدريبية مباشرة لحركة التمرد التي كانت طردت من أثيوبيا عقب استلام ميلس مناويء للسلطة.

إن سلاح الإدانة الدولية وفرض العقوبات الجماعية هو السلاح الذي اعتقده النظام الدولي الأنسب والأقل تكلفة، وانحصر خيار الولايات المتحدة والدول الغربية في خيار استصدار قرارات عقابية ضد السودان من مجلس الأمن. ومن المؤكد أن مباحثات أمريكية /صينية قد سبقت التوجه إلى مجلس الأمن ، وكان من الطبيعي أن تضحي الصين بكل شيء في سبيل استقرار علاقتها الإقتصادية مع الولايات المتحدة، فالقيادة الصينية الحالية لا تريد أن تتوغل كثيرا في القضايا الدولية الشائكة ، وعمل على أن تؤمن فقط لبلادها حق الدولة المحظية بالتجارة مع الولايات المتحدة ، وأن تدفع بالمقابل –مثلها مثل الدول النامية الأخرى– ثمن ذلك تأييدا لمساعي الولايات المتحدة في مجلس الأمن ، أو على الأقل السكوت عنها، مثلما جرى الأمر في حرب الخليج أو قرارات الحصار ضد ليبيا.

حصيلة الإتهامات ضد السودان

إن تحليل السياسة الدولية –قديما وحديثا– يقدم عبرة ماثلة تؤكد أن الأسباب المباشرة التي تساق ذريعة للهروب واعتداءات على الدول الأخرى ليست هي في الغالب الأسباب الحقيقية، وإنما مجرد مبررات وذرائع لإستخدام القوة وللعدوان على الغير. ومن الطريف أن الذريعة التي تستخدم اليوم للعدوان على السودان هي ذات الذريعة التي استخدمها الإمبراطورية لإجتياح أثيوبيا قبل ثلاثة ألاف سنة، زاعمين أن فيها دكتاتورية فظة وانتهاكا فظيعا لحقوق الإنسان، ولكن الحرب لم تتجه إلى تطهير المجتمع من الأثنيين من الآفات وإنما انتهت باستعمار أسبطرة لأثيوبيا وإتباعها لها اقتصاديا وسياسيا. وهذا ما يراد اليوم بالضبط إزاء السودان، ليس تحريره إنما تتبيعه مجددا للغرب ، فالتهمة الموجهة للسودان ليست بحجم الإدانة الدولية ولا العقوبات المزمع إصدارها، وهذه ليست هي المرة الأولى التي تتهم فيها إحدى الدول بتدبير المؤامرات ضد دولة أخرى، ولا هي المرة الأولى التي يفر فيها بعض المتهمين بالقتل أو الإرهاب إلى دولة من الدول.

والدول الغربية التي تتظاهر المثالية والتبشير بالعدل وحماية الأمن هي نفسها الدول التي تعلن جهارا تخصيصها لميزانيات لتدبير حوادث عنف وإرهاب في دول أخرى، وذلك مثلما فرض الكونجرس الأمريكي مؤخرا على البيت الأبيض صرف عشرين مليون دولار لتدبير حوادث عنف داخلية في إيران، هذا ولا تزال فرنسا تضغط على سويسرا لتمنع تسليم شخص فرنسي إلى نيوزيلاندا كان قد اتهم بتفجير قنابل في سفينة نيوزيلاندية، وقد أعلنت

نيوزيلاندا اتهامها لهذا لشخص الذي لجأ إلى سويسرا، وطالبت الحكومة السويسرية بتسليمه، غير أن الحكومة الفرنسية تدخلت لحماية مواطنها مهددة بالويل إذا ما تجرأت سويسرا وسلمته ليوزيلاند[٦]، وترفض بريطانيا تسليم متهم آخر بالإرهاب إلى إيطاليا، معللة بأن الأفعال التي أثارها ذلك الشخص لا تشكل بحد ذاتها تهديدا للأمن القومي الإيطالي، ولا تستوجب المحاكمة في إيطاليا.

أما في حالة السودان، فمع عدم ثبوت التهمة ومع عدم ثبوت لجوء المتهمين الثلاث إلى السودان إلا أن الولايات المتحدة قامت بترتيب تلك الذريعة باستعجال بالغ، وذلك عن طريق الضغط على الحكومة الأثيوبية التي كانت قد برأت السودان من عملية الإغتيال وحصرت الإتهام في الجماعة الإسلامية المصرية التي تبنته فور وقوعه في ٢٦ يونيو ١٩٩٥، ومن جانبها كانت الحكومة المصرية قد أعلنت اتهامها للسودان بعد عشر دقائق فقط من وقوع العملية.

إن هذه الدوافع لم يكن لها قيمة لدى قادة المجتمع الدولي الذين لا تهمهم لا الدفوع القانونية ولا مبادئ العدالة الطبيعية، وقد تبخرت في هذه الحالة كل أقاويلهم التي بشرت بقيام النظام الدولي الجديد الذي يؤكد دور الأمم المتحدة ، ويرسي مبادئ الأمن والإستقرار حتى بتنا نحلم بحلف فضول جديد على المستوى الدولي ، لا يظلم فيه أحد ، ولكنه إتجه إلى حصار الدول العربية والإسلامية واحدة إثر الأخرى ، فالعراق ، ثم ليبيا، ثم إيران، ثم السودان والتهديد واضح ومباشر لدولتين إسلاميتين أخريين إحداهما عربية والأخرى آسيوية باحتمال إدراجهما في قائمة الدول التي تدعم الإرهاب ، وهكذا فإذا مضى الحال على ذلك فربما ا تشهد بدايات القرن الواحد والعشرين وضع العالم الإسلامي بمجمله إما في حماية الأمم المتحدة ، أو في شراك السوق الشرق أوسطية، أو ربما أغرى الضعف الحالي للعالم الإسلامي باستعماره من جديد كما توقع ذلك الشيخ راشد الغنوشي.

إن اجراءات الحكومة السودانية الحالية قد لا تصلح لإقناع الدول الكبرى المتربصة بها. لقد أعلنت الحكومة السودانية عن استعدادها لفتح بلادها للإنتربول للبحث عن المتهمين في السودان، وأصدرت إعلانات قضائية بالقبض على المتهمين الذين قيل أنهم دخلوا السودان، كما سمحت للحكومة المصرية بالتفتيش في طول السودان وعرضه عما تسميه بمعسكرات تدريب الإرهابيين مضحية بذلك بجانب من حق السيادة على أرضها، لكن كل ذلك لا يشفع لها ما لم تنصع للطلب المستحيل: طلب تسليم المتهمين.

وقبل انقضاء مدة الستين يوما التي منحها مجلس الأمن مهلة للسودان تسارعت الأحداث المريرة ، فأعلنت الخارجية الأمريكية أن الجو العام في السودان أصبح معاديا جدا للأمريكيين، ولذلك فقد أمرت بإخلاء بعثتها الدبلوماسية من السودان لتمارس مهامها من كينيا، كما أمرت الرعايا الأمريكان في السودان بالمغادرة الفورية، وأعطتهم تذاكر مجانية لذلك الغرض ، غير أن ذلك الطلب لم يقبل به أي من الرعايا الأمريكان والبالغ عددهم

٢١٠٠ شخص حسب صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية مما يؤكد إحساسهم بالأمن واستبعادهم لأي اعتداء على أرواحهم كما يؤكد من ناحية أخرى أن الأمر ليس إلا افتعالا ضد السودان[٧] ،وتسارعت الإتهامات تزج إسم السودان في حادث إغتيال نزار الحلبي ببيروت وفي حادث تفجير السفارة المصرية في إسلام أباد. ولم تكن الإتهامات إلا سبيلا لتوفير حيثيات كثيرة ومتشابكة لإصدار قرارات العقوبات الدولية ضد السودان.

إنعكاسات القرار

لم يكد قرار مجلس الأمن بإدانة السودان بتاريخ ١٩٩٦/١/٣١يصدر حتى كانت قيمة الجنيه السوداني قد هبطت بما يعادل ٣٠٪، وتسابق أصحاب رأس المال إلى تبديل العملة المحلية بالدولارات، وإلى تهريب ثرواتهم إلى خارج السودان ، هذا بينما ينتظر أن يتوالى تدهور الجنيه السوداني إذا ما تم استصدار عقوبات دولية ضد السودان .

وتقر العقوبات بصادرات السودان على تواضع حجمها، وهي في مجملها في حدود الخمسمائة مليون دولار ولا تكاد تبرح ذلك الرقم، ولا مجال للمقارنة هنا بين أضرار الحصار على كل من ليبيا والعراق بحالة السودان ، فهي حالة شديدة التواضع . إذ أن ميزانيةالسودان السنوية (١,٢ بليون دولار) لا تحتمل كثيرا من الضغوط، فصادرات السودان لا تعادل أكثر من عُشر مبلغ صادرات البترول التي سمحت بها الأمم المتحدة للعراق، وذلك مع ملاحظة أن جزءا كبيرا من مبلغ الصادرات السودانية تستهلكه وارداته من البترول . وإذا اتجهت العقوبات إلى تسجيل حظر إستيراد البترول للسودان فإن ذلك يعني تدميرا سريعا لمعظم ترتيبات وهياكل الإقتصاد السوداني ، وتعطيلا لمعظم المشروعات الزراعية القائمة، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في حصاد الحاصلات الزراعية الأمر الذي قد يقود إلى تجويع كافة سكان السودان.

إن وسيلة العقوبات الإقتصادية ضد السودان ليس المقصود منها سوى إشعال الإضطرابات والتوترات الداخلية ضد الحكومة السودانية، وبالطبع فلا يهتم المخططون لتجويع السكان وإبادتهم بالأمراض على أيدي ذات القوى التي تدافع عن حقوق الإنسان في السودان، وقد شهد العالم فصلا من ذلك قبل عام ونيف في هايتي، حيث أدى فرض العقوبات الإقتصادية باسم إعادة الديمقراطية إلى موت الناس جوعا ومرضا بالآلاف

وفي جانب الدفاع عن الديموقراطية والمطالبة بالإنتخابات في السودان فإن الدول التي تغض الطرف عمداً عن التجربة الديموقراطية الفذة التي تجري الآن في السودان والتي ترشح فيها عشرات المواطنين[٨] ضد الفريق البشير، وقدم بعضهم إطروحات إنتخابية مناقضة بشكل جذري لإطروحات حكم الإنقاذ، حيث لم يعتقل أحد ولم يفزَّع أحد ولم يجبر واحد منهم على سحب ترشيحه ضد الرئيس، وكذلك تعليق الإنتخابات الديمقراطية النيابية

التي يرجى أن تطعّم النظام بآراء وأطياف فكرية تختلف مع طرح الإنقاذ حتى في الطرح الإسلامي العام ، خلافا لما كان عليه الأمر في البرلمان الإنتقالي السابق الذي كان قد تم تكوينه بالتعيين، وروعي أن يكون نوابه من مؤيدي الحكومة وإن لم يشترط عليهم أن يتفقوا مع الحكومة، في كل شيء مما يشير إلى تحول ـــــ النظام السياسي نحو الديمقراطية والشورى بعيدا عن حكم العسكر، أو الحزب الواحد، أو الدكتاتورية، أو الفئوية أو الجهوية.

ولكن مهما اتجه النظام نحو الإنفتاح وتوسيع نطاق الحريات فإن ذلك لا يجديه نفعا أمام إصرار توجهات معادية له لممارسة الضغط الدولي عليه لتغيير هويته ومواقفه قصرا . فالدول الكبرى تغض الطرف عن كثير من حلفائها غير الديمقراطيين لكن المطلوب في السودان هو الإطاحة بالنظام الإسلامي حتى لو التزم بكل مقتضيات الحكم الديمقراطي . وفي مقال قديم نشرته في مجلة THE NEW YORKER ذكرت فيه على لسان أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بقوله: «إن النظام السوداني مهما فعل فلن ترضى عنه الحكومة الأمريكية ، وإن هناك حكومات مستعدة لدعم كل من يريد أن يزعزع النظام السوداني»، وتنص كلمات المجلة قبلها «كانت هذه سنوات الستينات حين كانت المخابرات الأمريكية تقوم بمغامرات دولية مكشوفة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية لكنا قد أرسلنا رسلنا للإطاحة بنظام السودان »[٩] .

الهوامش :

(١) راجع تفصيل مقولته العلنية في facts on file, Des - ٣١ ١٩٩٣ -Vol 53, No 2770

(٢) كان كوينسي رايت هو الذي تولى تلك الدعوة ونشط لهما من بعد تلاميذه من أمثال بيريتسكي وكيسنجر راجع :

- Quinsy writght : A study Of war , Chicago Univ
١ - Press 1942 Vol

(٣) راجع كمثال لذلك مقالا رديا بعنوان Black Slaves in Afreica كتبه د. محمد نور عبد الله وشارلز جاكويز في صحيفة The wall 1995
٢ - Street Journal, Nov

وذلك ردا على مقال كانت نشرته الصحيفة بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٠ بعنوان

Modern Slavary in Sudan

(٤) مما رواه الأستاذ ابراهيم السنوس عن لقائه بالسفير الأمريكي بالخرطوم قول السفير: إنكم تتصرفون وكأن لاشيء من التخويف يهمكم وأنا أحذركم بمغبة ذلك فأنتم لم تثبتوا حتى الآن أنكم تأخذون تحذيراتنا بالجدية الكاملة. كان رد السنوس عليه: إنكم دولة كبرى هذا صحيح وأمر نفهمه جيدا. ولكننا نعرف أيضا أن الله أكبر منكم كثيرا . محمد طه أحمد، الأمطار الغزيرة في السودان، مجلة فلسطين المسلمة، عدد ديسمبر ١٩٩٥.

(٥) راجع على سبيل المثال نص أحد تصريحاته لمجلة الايكونومست البريطانية بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٤. حيث علقت المجلة على تصريحه باستعداده لدعم المعارضة السودانية عسكريا بأنه تصريح طائش.

(٦) راجع في مجلة الإكونومست البريطانية مقالا بعنوان

Libya , Lockerbie an The Revival of Arabism, March 28, 1992 P

(٧) The New York Times, Feb. ١٣ - ١٩٩٦

(٨) للإطلاع على تحليل جيد للإنتخابات الرئاسية والبرلمانية راجع

Elections and Change in Sudan, Sudan Focus, Feb.13,1996 .

(٩) راجع

Raymond Bonner, Aletter From Sudan, The NewYork Jul.l.13,1992, P.83

معطيات ووقائع بين يدي الانتخابات الإسرائيلية

د. إبراهيم أبو جابر*

تعالت أصوات الساسة في إسرائيل مطالبين بتأجيل موعد الانتخابات القادمة تحت شعار التوحد في مواجهة موجة جديدة من الهجمات الانتحارية التي يشنها مقاتلون في فصائل المقاومة الفلسطينية ضد الدولة العبرية.

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي زعيم حزب العمل الحاكم شمعون بيريس دعا إلى حل الكنيست الإسرائيلي وإجراء إنتخابات إسرائيلية مبكرة قبل موعدها المقرر في تشرين أول (أكتوبر) القادم، وقد أعلن بيريس قراره قبل إندلاع الموجة الجديدة بأيام متذرعاً بأسباب عدة.

أياً كان موعد هذه الإنتخابات فإن المراقبين يكادون يجمعون على أن إنتخابات الكنيست الرابعة عشر ستكون مصيرية وحاسمة على المستويين الداخلي والخارجي، داخلياً باعتبارها آخر جولة انتخابية أيديولوجية بين قطبي السياسة الإسرائيلية حزب العمل (يسار وسط) وتجمع الليكود (يمين)، وخارجياً باعتبار نتائجها ستؤثر بشكل مباشر على مسيرة السلام في مساراتها الفلسطينية والسورية تحديداً.

القوائم المتنافسة

أعلنت حتى ساعة اعداد هذا التحليل نحو (١٧) قائمة نيتها خوض انتخابات الكنيست القادمة، وهذه القوائم هي:

حزب العمل (يسار وسط)، تكتل الليكود (يمين)، حركة تسوميت (يمين متطرف)، حركة ميرتس (تحالف ثلاثة أحزاب يسارية)، حزب الوطنيين المتدينين «همفدال» (يمين ديني صهيوني)، حركة السفرديم حراس التوراة «شاس» (حزب ديني شرقي)، حزب أغودات يسرائيل (حزب ديني غربي) وحزب ديغل هتوراه (حزب ديني غربي من الممكن ان يتحالف مع حزب أغودات يسرائيل لتشكيل حركة موحدة تخوض انتخابات الكنيست القادمة على غرار ما جرى في الانتخابات السابقة)، الطريق الثالث (منشقون عن يمين حزب العمل، يقودهم عضو الكنيست أفيغدور كهلاني المعارض للانسحاب من الجولان)، حركة «جيشر» أي الجسر باللغة العربية (يمين، شكلها وزير الخارجية الاسرائيلي السابق ديفيد ليفي

* مدير دراسات المعاصرة في أم الفحم ، ومحاضر غير متفرغ في جامعة بين غوريون في بئر السبع.

عقب انشقاقه عن تكتل الليكود بعد خلافات شخصية مع زعيم الحزب بنيامين نتنياهو)، حركة موليدت (يمين متطرف)، حركة يمين إسرائيل (يمين)، حزب القادمين الجدد (قائمة شكلها مهاجرون يهود قدم معظمهم خلال السنوات الأخيرة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، تميل مواقفهم السياسية باتجاه اليمين إلا أن طروحاتهم تركزت قبل وبعيد تشكيل القائمة على مطالب بتحسين أوضاع المهاجرين اليهود داخل المجتمع الإسرائيلي)، حركة ميماد (دينية معتدلة).

أما في الوسط العربي فقد أعلنت عدة تجمعات عربية نيتها خوض الانتخابات القادمة أبرزها:

– الجبهة التقدمية للسلام والمساواة «حداش» (يسار، وهو حزب مختلط يضم بين صفوفه عدداً من اليهود غير أنه يستند في ثقله الانتخابي على أصوات الناخبين العرب)، الحزب الديمقراطي العربي (أسسه عبد الوهاب دراوشة وهو عضو سابق في حزب العمل) ، إئتلاف الحركة الإسلامية العربية والقائمة العربية للتغيير (تخوض الانتخابات لأول مرة وتضم أعضاء سابقين في الحركة الاسلامية غادروا صفوف الحركة بعد أن رفضت الحركة دخول انتخابات الكنيست الإسرائيلي)، كما أنه من غير الواضح حتى الآن ما إذا كانت جبهة التجمع الوطني الديمقراطي ستخوض الإنتخابات من خلال ائتلاف معين أم بصورة مستقلة[1].

مبررات التبكير باجراء الانتخابات

يعتقد المراقبون أن رئيس الوزراء الإسرائيلي اتخذ قراره الأول بتقديم موعد الانتخابات تحت ضغط جملة عوامل لعل أبرزها:

١ – محاولة توسيع قاعدته البرلمانية:

طوال عامين وقف هرم الحكومة الإسرائيلية الذي يضم حزب العمل وحركة ميرتس وحركة يعود (اليمينية المنشقة عن حركة تسوميت) فوق رأس دبوس داخل الكنيست، إذ لم يحظ الائتلاف الحاكم بتأييد أكثر من ٦١ عضوا في الكنيست من أصل ١٢٠ عضوا منهم ٤٤ عضوا من حزب العمل (تقلص هذا العدد بعد المواقف المستقلة التي اتخذها أفيغدور كهلاني وزميله في الحزب والانشقاق عمانويل زيسمان عن مواقف قيادة الحزب على خلفية الموقف من الجولان والمحادثات مع سورية)، و١٢ عضواً من حركة ميرتس، وعضوان لحركة يعود، وخمسة أعضاء لنواب الأحزاب العربية التي شكلت طوال الفترة السابقة داخل الكنيست الإسرائيلية كتلة مانعة لسقوط حكومة العمل.

وقد عبر عدد من الساسة والرموز الإسرائيليين عن امتعاضهم من استمرار حكومة تتخذ قرارات تمس مصير الدولة بأغلبية ضئيلة، وكان رئيس الدولة العبرية عيزرا وايزمان علق على ذلك بوضوح حين انتقد إقرار الكنيست الإسرائيلي اتفاق تطبيق المرحلة الثانية من اتفاق إعلان المبادىء مع السلطة الفلسطينية والشهير بـ «أوسلو ب» بأغلبية عضو واحد في الكنيست.

إن ضيق القاعدة البرلمانية لتحالف الحكومة بات عاملاً معيقاً وغير مقنع حتى لأعضاء في حزب العمل للإقدام على مشاريع هامة مثل اتخاذ قرار مصيري بشأن مرتفعات الجولان في إطار اتفاقية سلام مع سورية، أو عدم معارضة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ – إنشغال أعضاء الكنيست بالتنافس على المقاعد البرلمانية

في اعقاب اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق زعيم حزب العمل اسحاق رابين على يد متطرف يهودي مطلع كانون أول (ديسمبر) الماضي تزايدت احتمالات تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية، مما أجج مشاعر التنافس بين أعضاء الكنيست على المواقع المتقدمة في قوائم أحزابهم للانتخابات القادمة لضمان إعادة انتخابهم.

وحسب رأي أصحاب اقتراح تقديم موعد الانتخابات فإن الحديث عن تبكير موعد الانتخابات دون الدخول رسمياً في حملات الاعداد لها قلص قدرات أعضاء الكنيست في البت والتفكير بقضايا مصيرية بالنسبة لإسرائيل[٢].

٣ – حاجة بيريس لثقة الشعب

خلف شمعون بيريس زعيمه السابق إسحاق رابين في رئاسة الوزراء، أي أنه لم ينتخب لقيادة الحكومة من قبل الشعب، وإنما عيّن في منصبه باعتباره نائباً لرابين قبل أن يختاره حزب العمل ثم بقية الأحزاب لإكمال مسيرة رابين تحت وطأة صدمة اغتيال الأخير.

ويعتقد محللون من المقربين لبيريز أنه على الرغم من وجود نسبة مؤيدين كافية لبيريس من خلال إستطلاعات الرأي (نشرت هذه الاستطلاعات قبل موجة التفجيرات الأخيرة)، فإن الزعيم الإسرائيلي بحاجة إلى ثقة أكبر بالنفس، وبمشروعية قانونية للإقدام على صفقات مصيرية بين إسرائيل وجيرانها العرب.

٤ – الوضع الإقتصادي في البلاد

يقول المقربون من بيريس في معرض تبريرهم قرار تقديم موعد الانتخابات إن بيريس

يرى في الركود الإقتصادي وارتفاع نسبة التضخم المادي، وتراجع البلاد إقتصاديا عما كانت عليه في العام المنصرم أمراً مزعجاً يحتاج إلى حكومة جديدة، تعمل على إحداث نقلة في الاقتصاد الاسرائيلي على طريق مشروع بيريس لشرق أوسط جديد[٣].

كما أن بيريس الذي واجه عقبات في مفاوضاته مع سورية فضّل على ما يبدو تبكير موعد الإنتخابات مستفيداً من التعاطف الشعبي الكبير الذي حصل عليه حزب العمل بعد اغتيال زعيمه السابق إسحاق رابين، بدلاً من الإنتظار بلا طائل لإحراز تقدم كبير على المسار السوري يستثمره في الإنتخابات، وربما أدرك بيريس بعد جولات التفاوض مع السوريين في الولايات المتحدة أن حكومة جديدة لا تواجه سيف الزمن والانتخابات أقدر على التفاوض بفاعلية أكبر من حكومته الحالية.

إنعكاس تبكير الإنتخابات

أعتبرت دعوة بيريس إلى إجراء إنتخابات مبكرة في إسرائيل إجراء ذو دلالات هامة خاصة في هذه الفترة التي تشهدها إسرائيل والمنطقة برمتها، ابتداء من الأوضاع الإسرائيلية السائدة بعد اغتيال رابين وانتهاء بمحادثات السلام مع سورية، مرورا بمحادثات السلام مع الفلسطينيين، ويمكن تلخيص أبرز الانعكاسات التي خلفها قرار تقديم موعد الانتخابات على النحو التالي:

١- التكتلات الحزبية

وفق ما ذكر آنفا فإن أكثر من ١٧ قائمة تعتزم خوض الإنتخابات القادمة، إما عن طريق تحالفات حزبية أو بصورة مستقلة، وإذا كان من بين الحوافز التي دفعت بيريس إلى تقديم موعد الانتخابات ارتفاع أسهمه وأسهم حزبه في الشارع الإسرائيلي (بما فيه الوسط العربي) بعد مقتل سلفه إسحاق رابين فإن هذه الحقيقة الصارخة دفعت معظم الأحزاب الإسرائيلية إلى عدم تحبيذ الخطوة مخافة أن تكون نتائجها لصالح حزب العمل، فالأحزاب اليمينية خشيت من تقلص قونها إزاء التعاطف الكبير الذي حظي به حزب العمل وحلفائه من اليسار في أوساط الإسرائيليين بعد اغتيال رابين، خاصة وأن قاتل رابين (وهو طالب يهودي يدعى ييغال عمير) محسوب على اليمين.

من جانبها تخوفت أحزاب اليسار من تحول التعاطف الجماهيري لصالح حزب العمل فقط، حيث أشارت استطلاعات الرأي العام التي جرت بُعيْد اغتيال رابين إلى أن قوة الأحزاب الفاعلة في صفوف الفلسطينيين داخل إسرائيل تراجعت مقابل زيادة كبيرة في قوة حزب العمل، الذي حصل على أكثر من ٦٠ في المائة من الإستطلاعات الأولية.

كذلك جرى نقاش حاد داخل حزب العمل بين مقربي بيريس، من جانبهم أيّد رجال الدعاية والإعلام تقريب موعد الإنتخابات واستغلال الالتفاف الجماهيري حول بيريس وحزب العمل لتحقيق الفوز على بنيامين نتنياهو مرشح الليكود لمنصب رئيس الوزراء وكانت انتخابات تجريبية جرت في إحدى المدارس المعروفة في إسرائيل وهي مدرسة (بليخ) أشارت إلى فوز حزب العمل في انتخابات الكنيست، ورأى هؤلاء في ذلك انتصاراً أولياً للحزب ومرشحه لرئاسة الوزراء ضد الأحزاب اليمينية الأخرى، وحسب هذه الانتخابات التي يتابعها الإسرائيليون باهتمام فقد حصل حزب العمل الإسرائيلي على ٤٦ في المائة من اصوات الناخبين (كان حصل على ٣٤,٥ في المائة من الاصوات في انتخابات العام ١٩٩٢) مما يتيح له الحصول على ٥٤ مقعداً داخل الكنيست الإسرائيلي (مقابل ٤٤ مقعداً في الكنيست الحالي)، فيما حصل تحالف الليكود مع تسوميت على ٣٦ في المائة من الاصوات (مقابل ٢٩ في المائة في انتخابات ١٩٩٢) مما يتيح للتحالف الحصول على ٤٣ مقعداً (مقابل ٤٠ مقعداً في الوقت الراهن)، وحسب ذات النتائج فإن معسكر حزب العمل وحلفاءه اليساريين حصل على ٥٦ في المائة من الاصوات مقابل ٣٨ في المائة كان سيحصل عليها اليمين الإسرائيلي (مقابل ٥٥,١ و٤١,٥ في المائة على التوالي لكل منهما في الكنيست الحالي) أي أن أحزاب اليسار والعمل كانت ستحصل على ٦٦ مقعداً في الكنيست (مقابل ٥٦ مقعداً في الكنيست الحالي) فيما ستحصل أحزاب اليمين على ٤٥ مقعداً (مقابل ٤٣ مقعداً في الكنيست الحالي).

على الجانب الآخر في حزب العمل تمترس بعض المحللين السياسيين والخبراء الإستراتيجيين وراء محاولات إقناع بيريس عدم خوض الإنتخابات على جثة رابين، وحجة هؤلاء كانت أن التعاطف الشعبي الذي يحظى به حزب العمل من الممكن أن يتغير حال حدوث عمليات عنف، مما سيقود إلى انقلاب الأوضاع وقرار تقديم موعد الانتخابات لصالح معسكر اليمين(٤).

٢ – التفاوض مع الفلسطينيين:

بات مسار المفاوضات الفلسطيني – الإسرائيلي العنصر المركزي في الحملة الإنتخابية المقبلة في إسرائيل، بعد فشل مفاوضات مريلاند بين إسرائيل وسورية في التوصل إلى نتائج حاسمة، كما أن تطبيق اتفاق التسوية المرحلية مع الفلسطينيين وضع قضية إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني في قلب المعركة الإنتخابية.

إن قراراً يتخذه المجلس الوطني الفلسطيني بإلغاء الميثاق سيشكل نصراً سياسياً كبيراً لبيريس، من شأنه منح حزب العمل ومرشحه لرئاسة الوزراء نقاطاً في المعركة الانتخابية لدرجة كان من الممكن أن تضمن لهما الفوز في الانتخابات في حال أمكن تجنب ظهور أي

عوامل أخرى تؤثر في رأي الناخب الإسرائيلي(٥)، مثل العمليات التي نفذتها حركة (حماس) في القدس وعسقلان وتل أبيب أوائل شهر آذار (مارس) الجاري.

على الصعيد ذاته فإن أي انتخابات تجري في إسرائيل في هذه الحقبة من شأنها أن تلقي بظلالها على:

– زخم المسيرة السلمية على المسار الفلسطيني.

– إمكانية إستصدار تشريع لا يمانع قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، خاصة وأن حصول حكومة يقودها حزب العمل ويشارك بها أو يدعمها اليسار الإسرائيلي على الشرعية البرلمانية والثقة الشعبية سيؤهلها أكثر لاتخاذ إجراءات هامة على صعيد محادثات المرحلة النهائية مع الفلسطينيين.

وكان حزب العمل بدأ إطلاق جملة من الإشارات في هذا الصدد مثل المشاورات غير الرسمية التي شهدتها دوائر الحزب حول إمكانية طرح فكرة الإنسحاب / أو تفكيك مستوطنات إسرائيلية من منطقة الأغوار، بعد الإعلان عن منطقة الأغوار منطقة عسكرية وليست مدنية تحت السيطرة الإسرائيلية مما يتيح تفكيك مستوطنات فيها، كما أشار متحدثون إلى أن الحزب يدرس إمكانية إلغاء بند في برنامجه السياسي يرفض قيام دولة فلسطينية(٦).

٣– التفاوض مع السوريين:

رغم انتقال مركز الثقل في خطاب الانتخابات الإسرائيلية من الجولان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة عقب تعثر مفاوضات ميريلاند و عمليات التفجير الفلسطينية إلا أن مسألة الجولان ستبقى حاضرة بقوة في مشهد الانتخابات الإسرائيلية.

يعتقد أن نجاح المعسكر اليميني في طرح موضوع الانسحاب من مرتفعات الجولان بصورة منطقية ومؤثرة سيمكنه من تسجيل نقاط لصالحه في الانتخابات، أما إذا تمكن بيريس من إثارة القضية عبر نقاش ومعارك كلامية فقط فهو الفائز في هذه الجولة.

ويعتقد مراقبون في اسرائيل أن بيريس يفكر بالتخلي نهائياً عن المرتفعات، إلا أن ما تعرض له الأخير خلال المحادثات مع السوريين واقتراب موعد الانتخابات الأمريكية جعله في موقف الضعيف، وربما لهذا السبب فضل إجراء الإنتخابات مبكراً، لشطب سباقه مع الزمن من ورقة التفاوض مع سورية(٧).

الوضع الانتخابي للأقلية العربية

إن المصوتين العرب في الإنتخابات القادمة سينحون نحو التصويت للأحزاب التي يعتقدون بقدرتها على تحقيق المساواة أو على الأقل تقليص الفجوة الواسعة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية بين العرب واليهود في إسرائيل[٨].

وبالرغم من أن الكثيرين يسقطون من حساباتهم إمكانية توصل الأحزاب العربية إلى اتفاق يمكنها من خوض الانتخابات في قائمة واحدة إذ أن المصلحة الوطنية تتطلب ذلك اليوم أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً وأن الأصوات العربية ستكون كما يظهر، المقررة في انتخابات رئيس الحكومة الذي سيتم اختياره للمرة الأولى منذ قيام الدولة بشكل مباشر.

إن الأصوات العربية تشكل حوالي ١٢ في المائة من مجموع أصوات الناخبين في إسرائيل أي أن باستطاعة العرب إيصال ما بين ١٣ – ١٤ عضواً للكنيست[٩].

إن اتفاق الأحزاب العربية على خوض الإنتخابات في قائمتين يمكن أن يؤدي إلى جذب حوالي ٧٥ في المائة من المصوتين، فيما ستذهب بقية الاصوات إلى الاحزاب اليهودية، أما اصرار القوائم العربية على خوض المنافسة على أصوات الأقلية العربية عن طريق خوض الانتخابات بعدة قوائم فإن ذلك سيؤدي إلى أن نسبة كبيرة من العرب ستصوت لصالح حزب العمل وحتى لأحزاب اليمين، بينما ستفشل القوائم العربية بأغلبيتها الساحقة، في تجاوز نسبة الحسم المقررة لدخول الكنيست[١٠]. وتشير استطلاعات للرأي إلى زيادة كبيرة متوقعة في تأييد حزب العمل في صفوف الجالية العربية، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٢٠ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٣٩ في المائة عام ١٩٩٦ وإلى انهيار تأييد العرب لأحزاب اليمين الإسرائيلي حيث تشير الاستطلاعات إلى أن[١١] في المائة من العرب يودون التصويت لأحزاب يمينية في الانتخابات القادمة، مقابل ٢٢ في المائة منحوها أصواتهم في انتخابات العام ١٩٩٢.

هذان الإستنتاجان يشيران إلى رغبة العرب الواضحة في إستمرار حكومة العمل وإلى استعدادهم لتأييدها في الإنتخابات.

رئيس وزراء أقوى وكنيست أضعف

يتيح القانون الجديد للإسرائيليين اختيار رئيس وزرائهم بالانتخاب المباشر بدلاً من انتخابه حزبياً ثم انتظار نتائج الحزب في الانتخابات البرلمانية العامة التي تجري عن طريق اختيار قوائم حزبية.

وكان مؤيدو القانون طالبوا باختيار مباشر لرئيس الوزراء من أجل زيادة قوة واستقرار الحكومة في نظام سياسي يشهد تشرذماً سياسياً ولتقليص قدرة الأحزاب الصغيرة في التأثير

على القرارات الكبيرة ولضمان زيادة ثقة الشعب بقيادته.

غير أن أجراء كهذا من شأنه أن يعادل بين قوة السلطتين التشريعية (الكنيست) والتنفيذية (الحكومة) عن طريق تقليص القدرة الحالية للكنيست لصالح الحكومة، كما أن نجاح المعارضة في السيطرة على مقاعد الكنيست سيؤدي بالتأكيد إلى أحد أمرين:

١- زيادة تعلق الحكومة بالأحزاب الصغيرة وبالتالي زيادة نفوذ هذه الأحزاب.

٢- عدم قدرة الحكومة على تمرير إقتراحاتها في الكنيست، وبالتالي عجزها عن تنفيذ سياساتها[١١].

على الصعيد ذاته يشكل انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر اضعافاً لدور بقية أعضاء الحكومة، ويقول منتقدو القانون أن ذلك سيحول الوزراء إلى مدراء مكاتب وحراس وزارات أكثر منهم صناع سياسة.

سيناريوهات محتملة لنتائج الإنتخابات:

قبل موجة التفجيرات الأخيرة التي أعادت مسألة تأجيل موعد الانتخابات إلى بساط البحث بدا أن حزب العمل وزعيمه شمعون بيريس يتقدمان إلى فوز مريح في الانتخابات الإسرائيلية بسبب جملة من المعطيات تمت الإشارة إليها في مواقع عدة داخل المقال.

إن مقتل نحو ٧٥ إسرائيلياً في أقل من عشرة أيام على يد مقاتلين فلسطينيين أجج انتقادات الشارع الإسرائيلي للحكومة وعزز فرص إجراء انتخابات إسرائيلية بعيدا عن مشاعر الصدمة التي خلفها اغتيال رابين على يد متطرف إسرائيلي، كما أن التكتيك الذي اتبعه حزب الليكود في إعادة لملمة صفوف قوى اليمين عن طريق التحالف مع حركة تسوميت بزعامة رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق رفائيل ايتان، والمحادثات التمهيدية الناجحة للتحالف مع حركة جيشر بزعامة ديفيد ليفي منح أنصار قوى اليمين الإسرائيلي ثقة أكبر في امكانات عودتهم لاعتلاء سدة الحكم في إسرائيل بعد أن غادروها في انقلاب مفاجيء عام ١٩٩٢.

يعتقد محللون عرب وإسرائيليون أن عودة حزب العمل إلى الحكم تزيد من إمكانات مواصلة مسيرة السلام والتقدم بثبات على مسارها الفلسطيني، وفيما تدور حول القدس معارك انتخابية بين الليكود والعمل تتمحور حول المزايدة في إعلان التمسك بالمدينة موحدة في أي حل يجري التوصل إليه مع الفلسطينيين تبقى حسابات الواقع شيء مغاير.

يعتقد بأن فوز حزب العمل سيدفع الحزب للتصرف سياسياً انطلاقاً من أرض صلبة مسلحاً بالشرعية الجماهيرية، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أنه في حال فوز حزب العمل سيكون السيناريو جاهزاً للتخلي عن مرتفعات الجولان والإنسحاب من الجنوب اللبناني، إذ

سيجادل بيريس معارضوه آنذاك بأن الانتخابات كانت استفتاءً عاماً على ذلك لمعرفة الشعب الإسرائيلي بنوايا حزب العمل مسبقا.

أما فيما يتعلق بالفلسطينيين فلا يستبعد تفكيك الخط الأول الإستيطاني في الأغوار، وتفكيك مستوطنات أخرى من مستوطنات الخط الثاني، إضافة لإمكانية إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين ويرى بعضهم أن حزب العمل قد يفكر في الحديث مع قوى المعارضة في الشارع الفلسطيني في حال فوزه حفاظاً على شعبيته مقابل إطلاق سراح معتقلين إسلاميين.

أما عودة قوى اليمين إلى سدة الحكم فتعني سيناريوهات أخرى ستكون بالتأكيد مغايرة لأولويات حزب العمل، ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود تقاطعات في الموقف يستطيع الليكود خلال وجوده على مقاعد المعارضة تجاهلها غير أنه سيجدها حاضرة بقوة أمامه على مقاعد الحكم.

توجهات تأجيل الانتخابات بسبب عمليات التفجير الأخيرة

على ضوء التطورات الأخيرة تعالت أصوات تأجيل موعد الانتخابات حتى في صفوف قوى اليمين إذ أعلن نتنياهو أنه يحبذ تأجيل موعد الانتخابات، مشيراً إلى أنه لا يستطيع طلب ذلك من بيريس من باب الأدب!، فيما يرى عوزي برعام وزير السياحة الإسرائيلي وأحد زعماء حزب العمل أنه يميل إلى فكرة التأجيل إلا أنه ليس من اللائق التراجع عن طرح حزب العمل الذي جرى تسويقه في إسرائيل لتقديم موعد الانتخابات.

تبدو فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية مطروحة في إسرائيل اليوم على عدد من الصعد في محاولة لمواجهة التحديات التي طرحتها الهجمات الأخيرة لحركة (حماس)، وفي حال تشكيل مثل هذه الحكومة فإنه سيتم تأجيل الانتخابات، والتحرك بسرعة لمواجهة قوى المعارضة الفلسطينية.

الهوامش:

١ – انتخابات، صحيفة الصنارة ١٣ شباط (فبراير) ١٩٩٦، ص ٦ .

٢ – إبراهام طال، المسار الانتخابي، هآرتس، عدد٢٣٢٦٧ / ٦٨، ٥ شباط (فبراير) ١٩٩٦ .

٣ – إبراهام طال، المصدر نفسه.

٤ – وديع أبو نصار (جامعة تل أبيب) ، هل تجري انتخابات مبكرة في إسرائيل؟ القدس ، عدد ٩٥٠٠ ، ٥ شباط (فبراير) ١٩٩٦ .

٥ – حامي شيلو ، المسار الفلسطيني العامل المركزي في الانتخابات الإسرائيلية، القدس عدد ٩٤٩٦ ، ١ شباط (فبراير) ١٩٩٦ .

٦ – يراح طال ، حزب العمل ينوي إضافة بند ينص على سحب مستوطنات من الأغوار، هآرتس، عدد ٢٣٢٧٥ / ٧٨ في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٩٦ ص ١ .

٧ – أوري أليصور، الجولان والجولان فقط، يديعوت أحرونوت ١٤ شباط (فبراير) ١٩٩٦ ص ٣ (الملحق).

٨ – د. إيلي ريخس، فكر موشيه ديان للدراسات ، تل أبيب.

٩ – د. رشيد سليم، إمكانيات تحالف الأحزاب في الوسط العربي، ، الصنارة عدد ٧٠٩٨ ، ٥ شباط (فبراير) ١٩٩٦ ص ١٢ .

١٠ – د. رشيد سليم ، المصدر نفسه.

١١ – بوعز شابيرا، قبل أن نغير طريقة الانتخابات، هآرتس ١١ أيار (مايو) ١٩٩٠ .

ترجمة

يهود الولايات المتحدة رئة إقتصادية للدولة العبرية
دراسة في أبرز منظمات الدعم ووسائلها
(نعم النقود تأتي بالمحبة)

إعداد: حاييم هانترومورکر**

ترجمة: سمير سمعان***

تشير الاحصاءات المتوفرة الى ان المنظمات اليهودية غير الربحية العاملة في الولايات المتحدة الامريكية نجحت خلال العام ١٩٩٤ في جمع ٧٥٢ مليون دولار من متبرعين لها.

وتقول كوليت افيتال القنصل الاسرائيلي في نيويورك أنها في كل إسبوع تشهد وتسمع عن حملات الدعم أو أنها شخصيا تدعى إلى حفلات تقام خصيصا لهذا الغرض، وفيما يرسل جزء من هذه المبالغ يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة الى اسرائيل يخصص الجزء الآخر في دعم نفوذ ووجود الجالية اليهودية في الولايات المتحدة نفسها.

وتعمل حاليا نحو (٥٠٠) منظمة في الولايات المتحدة في هذا المجال لها ارتباطات قوية مع إسرائيل، عدد من هذه المنظمات يعمل في ميدان جمع التبرعات لصالح مشاريع محددة في إسرائيل مثل الجامعات، والمسارح، والمستشفيات، والبلديات، والفرق الموسيقية، والمقاصف، فيما تعمل منظمات أخرى مثل صندوق الجباية اليهودي الموحد ومشروع البوندس على نقل الأموال بشكل مباشر الى الوكالة اليهودية أو الحكومة الإسرائيلية.

ويعتقد نشطاء هذه المنظمات ان حماسة المتبرعين اليهود في الولايات المتحدة لتحويل اموالهم الى اسرائيل قد خفت مقارنة مع سنوات الثمانينات، حيث يشير هؤلاء الى أن المنظمات الإسرائيلية المختلفة حولت لاسرائيل في عام ١٩٨٥ أكثر من مليار دولار.

---

* تشكل الولايات المتحدة الأمريكية سنداً استراتيجياً لإسرائيل، وتبدأ العلاقات الامريكية – الإسرائيلية من الدعم العسكري والسياسي والمالي وتنتهي بالتداخل البشري الذي يمثله ملايين اليهود الذين يعيشون في الولايات المتحدة وعدد كبير منهم يحمل الجنسية المزدوجة

وفيما تقدم الولايات المتحدة دعماً مالياً ثابتاً ومعلنا للدولة العبرية يبلغ نحو ٣ مليارات دولار سنوياً، يخصص منها على الأقل ١,٨ مليار دولار للأغراض العسكرية، فإنه تتدفق أموال طائلة أخرى غير معلنة على اسرائيل ومؤسساتها المختلفة عبرقنوات منظمات اللوبي اليهودي في أمريكا.

من هنا تكمن اهمية قراءة مقال حاييم هانترمورکر مراسل صحيفة هآرتس العبرية في الولايات المتحدة، والذي نشرته الصحيفة في ملحق عددها الصادر يوم ٢ شباط (فبراير) ١٩٩٦.

** مراسل صحيفة هآرتس الإسرائيلية في نيويورك، ونشر مقاله في الصحيفة في ملحق عددها الصادر في يوم ٢ شباط (فبراير) ١٩٩٦.

*** باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان.

أن أحداثا مثل تورط سيمحا دينتس رئيس الوكالة اليهودية السابق في عمليات إختلاس أموال الوكالة قد أضعفت حماسة المتبرعين اليهود وشككت في اهداف وغايات تحويل هذه الاموال، اما العامل الآخر الذي يعتقد نشطاء المنظمات اليهودية انه اسهم في توجيه اجزاء متزايدة من اموال التبرعات لصالح الجالية اليهودية في الولايات المتحدة فهو أن رؤساء الطوائف ومدراء المؤسسات اليهودية بدؤوا يشككون بصدق وأمانة الذين يتسلمون الأموال في اسرائيل إذ ان توزيعها غير الدقيق وكثرة الايدي التي تتناقلها والغموض الذي يحيط بالجهات المستفيدة بعد أن تتبعثر لتدرج ضمن ميزانيات متشعبة، والامتعاض الذي لا يخفيه بعض المسؤولين الإسرائيليين إزاء إستفادة خصومهم السياسيين من هذه الأموال حيث صرح الوزير يوسي بيلين مؤخرا أن «إسرائيل قوية بما فيه الكفاية الآن والأفضل أن تبقى الأموال في الولايات المتحدة لدعم الطائفة اليهودية هناك» كل ذلك شجع هذه المنظمات على الاحتفاظ بأجزاء متزايدة من هذه الاموال للانفاق على مشاريع الجالية المحلية أو دفعها لصالح مشاريع محددة.

ونعتبر عملية اكسودس (الخروج) التي خصصها صندوق الجباية اليهودي لاستيعاب المهاجرين اليهود القادمين من دول رابطة الشعوب المستقلة في الإتحاد السوفيتي سابقا مثالا صارخا على توجيه اموال التبرعات لخدمة الاهداف اليهودية العامة بدلا من ترك ذلك للمسؤولين في اسرائيل وحدها، وكان تم جمع حوالي (٦٠٠) مليون دولار لهذه الغاية خلال السنوات الأربع المنصرمة.

غير ان الاسرائيليين لم يستسلموا لهذه التحولات في صفوف المنظمات المؤيدة لهم في الولايات المتحدة حيث عاد المندوبون الاسرائيليون الى تنظيم حملات تبرع لصالح مشاريعهم في اسرائيل، ويقوم هؤلاء بالسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو مراكز الدعم الأخرى لإعداد حملات التبرع بأنفسهم كإقامة الحفلات أو الندوات لهذا الغرض، وتقوم المؤسسات اليهودية مثل المستوطنين في الخليل أو طبريا أو مندوبي مستشفى هداسا أو ايخيلوف بتقديم الجوائز والمكافآت للمتبرعين كل حسب قيمة تبرعه، ولعل أبرز من نجحوا في هذا المضمار تيدي كوليك رئيس بلدية القدس المحتلة السابق الذي استطاع جمع أموال كبيرة لتنفيذ مشاريع استيطانية في القدس ابان توليه رئاسة بلديتها.

رغم اهمية الاموال القادمة من الولايات المتحدة للاسرائيليين الا ان عملية جمع التبرعات وأموال الدعم تعود كذلك بفائدة كبيرة على الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة اذ تحولت الطائفة اليهودية لتصبح أكبر الطوائف العرقية المساهمة لصالح أهداف يهودية عامة في الولايات الأمريكية، كما باتت الطائفة اليهودية أكثر طائفة أو تجمع في الولايات المتحدة ثراءاً قياسا بحجمها، ويرجع المراقبون هذه التحولات الى نشاط الجالية في جمع أكبر كمية من الأموال بين سائر الطوائف العرقية الأخرى في الولايات المتحدة خلال القرن الحالي.

ومن بين فوائد هذه التبرعات انها تخصم من الضرائب المفروضة على مؤسسات الجالية وأفرادها، وتداعب المكانة التي يحتلها القائمون على تنظيم حملات التبرع والمتبرعين النشطين مخيلة أثرياء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، فمن يتبرع أكثر لمتحف على سبيل المثال يتم تعيينه عضوا في مجلس المديرين في هذا المتحف وإذا كان تبرعه أكثر وأكبر قيمة يمكن تعيينه رئيسا لإدارة مجلس المؤسسة أو رئيسا لمجلس أمنائها ثم نجما في الحفلات التي تقام لدعم هده المؤسسة وهكذا، ومن النجوم المعروفة في هذا المضمار سندي ويل ولينارد لورد رئيس متحف ويتني للفن الأمريكي وشقيقه رونالد لورد رئيس متحف الفن المعاصر.

وتعتبر شخصيات مثل عائلة برونفمان أصحاب شركة سيجرام للمشروبات الكحولية وعلى رأسهم سام برونفمان صاحب الرأس مال الكبير الذي جمعه من مبيعات المشروبات الكحولية وستيفن سبيلبرغ المخرج السينمائي الشهير من أبرز الشخصيات الثرية التي تقوم بالمساهمة الكبيرة لصالح الأهداف والغايات اليهودية الصهيونية في الولايات المتحدة.

لقد أدت عوامل الثراء والشهرة لدى اعداد من اليهود الى تعزيز موقع الجالية داخل المجتمع الامريكي، فعلى سبيل المثال تعزز نفوذ اليهود في جامعات هارفارد وبرنستون وديرتموت بعد أن كان موقعهم فيها ضعيفا جدا قبل عشرات السنين لدرجة ان بعض هذه الجامعات كانت ترفض قبول الطلبة اليهود للدراسة فيها، اما الآن وبعد التبرعات الكبيرة التي أضحى يقدمها الأثرياء اليهود إلى هذه الجامعات فقد أصبح لليهود مكانة كبيرة في هذه والمؤسسات.

ويصف آرثر هرتسبرغ وهو واحد من أكبر زعماء الطائفة اليهودية في أمريكا وحاخام محافظ الدعم الذي يقدمه اليهود في الولايات المتحدة لإسرائيل والطريقة التي يتم فيها جمع الأموال لها بأنها «عودة إلى الإسلوب القديم في التبرع يعتمد على نشاطات وقدرات مندوبي المؤسسات الأسرائيلية وقدرتهم على التأثير»، مشيرا الى أن «تقديم الأموال لإسرائيل يشكل اليوم نهجا رائعا ومتميزا يتوحد من خلاله كل يهود أمريكا».

ويعمل الالاف من أبناء الجالية اليهودية في عملية منظمة ومبرمجة لجمع التبرعات في الولايات المتحدة، وتعد وسائل مثل المكالمات الهاتفية مع متبرعين لهم علاقة بالمتصل النشط في مجال جمع التبرعات وسيلة شائعة في اوساط جامعي التبرعات اما الاسلوب الأكثر فاعلية فهو إقامة حفلات العشاء لغايات جمع التبرعات حيث يقف أحد الأثرياء وقد يكون رئيسا لمنظمة يهودية ويشرع بالحملة داخل القاعة، ومن أبرز اصحاب هذا الاسلوب لاري نيش رئيس شبكة C B C الامريكية الذي كان يجمع في حفلاته الأثرياء الصغار المندفعين للقاء الأثرياء الكبار في مثل هذه الحفلات بحثا عن عقد صفقات معهم وإجراء اتصالات لترتيب مشاريع مالية وتجارية، غير انهم كانوا يضطرون دائما لدفع (١٠٠٠) دولار ثمنا لصحيفة الدعوة مقابل أن يتبادلوا كلمات مع أصحاب الملايين والمليارات، وتعد مناسبات

مثل أعياد الميلاد و عيد الحانوكا (الزنوار) لدى اليهود مناسبات مواتية جدا لاقامة مثل هذه الاحتفالات.

الاحداث مناسبات أخرى لحملات جمع التبرعات

يعتبر الجنرال اليعازر هملي من أبرز نشطاء الجيش الإسرائيلي في جمع التبرعات فهو لا يقصر نشاطاته على جمع التبرعات في مواعيد دفع الضرائب في أمريكا، بل يستغل الأحداث التي تكتنف المنطقة والتي تتأثر فيها إسرائيل تأثيرا مباشرا ، كالأضرار والإصابات التي تلحق بالجيش الإسرائيلي لجمع التبرعات، يردد هملي دائما القول ان التجربة علمته ان «الوضع الأمني صعب وأن الأضرار والإصابات تلحق بجنود الجيش إضافة إلى وفاة ومقتل العديد منهم أثناء الإشتباكات على الحدود الشمالية وفي جنوب لبنان» مع رجال المقاومة ومقاتلي حزب الله.

وقد استفادت إسرائيل جيدا في هذا المضمار منذ اشتعال الإنتفاضة الفلسطينية في ٨ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٧، فالصدامات التي لم تتوقف بين الجنود الإسرائيليين والمتظاهرين الفلسطينيين حتت – رغم مشاهد القمع الاسرائيلي – المتبرعين اليهود في أمريكا وخاصة اليهود اليمينيين والمتطرفين على التبرع لصالح إسرائيل.

تقع مكاتب رابطة الأصدقاء في وسط حي منهاتن ويعمل في المكتب خمسة أفراد من بينهم سكرتيرة استقدمت خصيصا من قبل الحكومة الإسرائيلية ويصرح هملي وهو ضابط في سلاح المدفعية في الجيش الإسرائيلي أن ترؤسه لهذه الحملة من التبرعات لصالح إسرائيل يعود إلى «تجربته الكبيرة في هذا المجال» مشددا على ان له أصدقاء كثر في أمريكا، وأن «مما يحمسهم للتبرع سفره إلى أمريكا وحضوره كل المناسبات وإجراء المقابلات باللباس العسكري الاسرائيلي، فهم دائما يرغبون برؤية جندي أو ضابط إسرائيلي في أمريكا يرتدي لباسه العسكري».

وقد شجعت الحفاوة التي استقبل بها هملي خلال رحلاته إلى أمريكا زملاءه في الجيش مثل ماتان فلنائي نائب رئيس الاركان الاسرائيلي الحالي وقائد المنطقة العسكرية الجنوبية السابق والجنرال يوسي بن حنان وهو ضابط كبير آخر في الجيش الاسرائيلي على تنظيم زيارات مماثلة لهذا الغرض، ولم يقتصر الأمر على العسكريين بل تعداه أيضا إلى السياسيين إذ كان بيني بيغن ضيفا في حفل عشاء خصص لجمع التبرعات في شيكاغو، وفي العام الماضي كانت استر فاكسمان (والدة نحشون فاكسمان وهو جندي اسرائيلي خطفه مقاتلون من حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، وقتل في اشتباك بين المقاتلين الفلسطينيين ووحدة اسرائيلية مختارة حاولت تحريره من منزل في بلدة بير نبالا قرب مدينة القدس المحتلة) ضيفة شرف في شيكاغو أيضا حيث استقبلت استقبال الأبطال وفتحت لها محافظ النقود ودعيت إلى العديد من المنازل كما جمعت لها التبرعات الكبيرة.

وتعمل رابطة الاصدقاء من خلال أربعة مراكز لها في نيويورك، ولوس أنجلوس ، وفلوريدا وشيكاغو.

كما يقيم **سلاح الجو الإسرائيلي مراكز له في أمريكا لجمع التبرعات لصالح الجنود المسرحين** منه ويرأس هذه المنظمة يواف شتيرن الذي أقام مركزا له في هرتسليا لتنظيم عمليات الدعم ومساعدة الجنود أطلق عليه اسم «**مركاز حيل هئي» (أي مركز سلاح الجو)**، وينظم هذا المركز أنشطة له في كلورادو ولاس فيغاس وغيرها حيث يعمل وسيط إسرائيلي نشط في جمع الأموال وتنظيم حملات التبرعات هو رجل الأعمال الإسرائيلي- الأمريكي يوحاي شنايدر ، ويدعمه في ذلك ضابطان كبيران هما أفيهو بن نون وعاموس لبيدوت.

ولا يقف الأمر عند هذه الجماعات العسكرية بل تواصل الفرقة الفلهرمونية الإسرائيلية حملاتها ورحلاتها الى الولايات المتحدة، وبلا توقف يصرح قائد هذه الفرقة يعقوب فوري أن «الهدف الأساسي من هذه الزيارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية جمع الأموال، وإن الفرقة تحقيقا لهذا الهدف تقوم بالعزف في أي مكان تدعى إليه حتى إلى منازل أثرياء اليهود في نيويورك».

إن ثمن تذكرة العشاء للحفل الذي تقيمه الفرقة يصل إلى ألف دولار كبطاقة رسمية وقد يزيد هذا الرقم بحسب مكانة وثروة المدعو، أما أولئك الذين لديهم استعدادا للتبرع بسخاء فتمنح لهم الفرقة الموسيقية الإسرائيلية ألقابا بمقدار ما يتبرعون به، فالمتبرع بـ (٢٥) ألف دولار تمنحه الفرقة لقبFounder والمتبرع بـ (٥٠) ألف دولار تمنحه لقب Sponserوالمتبرع بـ (١٠٠) ألف دولار تمنحه لقب Benefactor والمتبرع بـ (١٥٠) ألف دولار تمنحه لقب Masicians Benefactor والمتبرع بـ (٢٥٠) ألف دولار تمنحه لقب Founding Benefactor وتعتزم الفرقة العودة الى الولايات المتحدة للقيام بحملة تبرعات جديدة بمناسبة مرور ستين عاما على إنشائها.

أبرز المتبرعين والمستفيدين من حملات التبرع شبه الدائمة

يقف على رأس قائمة المؤسسات الإسرائيلية المستفيدة من حملات التبرع اليهودية الأمريكية مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الطبية كالمستشفيات والجمعيات الخيرية ، وصندوق أورشليم (القدس) وتفصيل ذلك كما يلي:

١- معهد وايزمن في رحوبوت

هناك رابطة خاصة بمعهد وايزمن تطلق على نفسها اسم (رابطة أصدقاء معهد وايزمن)

وتضم ستين عضوا يتوزعون على (١٥) مدينة.

وتقول فران جينزبرغ نائبة رئيس الرابطة أن إنتاج رابطة المعهد يباع بسهولة وذلك بفضل الإنجازات العلمية التي يحققها المعهد ، أما الأسلوب المتبع للحصول على التبرعات فيتم عن طريق إلقاء المحاضرات من قبل باحث متخصص حسب برنامج شهري حول آخر ما توصل إليه العلم من إنجازات بلغة علمية سهلة.

ففي شهر تشرين أول (أكتوبر) من عام ١٩٩٥ أقيمت حفلة لهذا الغرض حضرها **برنارد شفارتس رئيس شركة لوريل لانتاج الاسلحة** إلى جانب **روبن مارك مدير شركة كولجيت بالموليف** ولازار فرار أحد **وكلاء شركات الإستثمار**، وقد تم جمع (٧٠٠) ألف دولار في هذا الحفل لصالح معهد وايزمن.

وحسب الاحصاءات المتوفرة فقد تم جمع (٢٣) مليون دولار للمعهد في عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٩٢ تم جمع (٣٢) مليونا وفي عام ١٩٩٤ تم جمع (٣٧) مليونا من مجموع (١٤٠) مليونا هي الميزانية العامة للمعهد.

وتضيف جينزنبرغ «إذا كان البعض يعتقد أن العملية السلمية في الشرق الأوسط ستقلل من الدعم لهذا المعهد فهم مخطئون لأن هذا المعهد سيكون له دور كبير في صنع المستقبل للشرق الأوسط»، هذا ويقدم أصدقاء معهد وايزمن كل على حدة حوالي (١٠٠) ألف دولار على أقل تقدير.

٢- معهد التخنيون

ويصل عدد أعضاء رابطة أصدقاء معهد التخنيون إلى (٩٠) عضوا، وتقوم هذه الرابطة بتحقيق إنجازات بالغة الخطورة لصالح المعهد، **ومن أمثلة ذلك الحصول على (٩,٢) مليون دولار للمعهد في أعقاب زيارة قام بها وفد من المتبرعين إلى إسرائيل والأردن في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٤**، وخلال نفس العام تمكنت رابطة أصدقاء معهد التخنيون من جمع (٦١) مليون دولار، وكانت الرابطة جمعت (٤٤٨) مليون دولار أكثر من ٧٠ في المائة منها جمعت في العشر سنوات الأخيرة.

٣- صندوق أورشليم (القدس)

ساهم الصندوق بدعم الوجود اليهودي في المدينة بفعل تطويره مؤسسات ومشاريع متعددة الغايات في المدينة على مدى (١٥) عاما متتالية مستغلا التأثير القوي لرئيس بلدية القدس السابق تيدي كوليك والمكانة التي يحتلها كوليك في صفوف الطوائف والمؤسسات اليهودية، **ومن بين الداعمين لهذه الرابطة المذيع التلفزيوني الأمريكي الشهير لاري كينج**

والمالك الجديد لإمبراطورية والت ديزني ومايكل ميلكن الموصوف بساحر المال وعازف الكمان الشاهير إيزيك اشتيرن .

من جهة أخرى يعتبر تيدي كوليك بطل جمع التبرعات، وكان الصندوق **نجح في تنظيم رحلة لرجال الأعمال البارزين إلى إسرائيل والأردن في طليعتهم مورتيمار ثوكرمان وجي مورتون ديفيس، حيث جذبهم الشعار الذي رفعه كوليك «أورشليم التاريخية تدعوكم لحضور احتفال مرور (٣٠٠٠) عام على تأسيسها»**، وبالفعل قام الحاخام أوروين كتسكوف بتنظيم هذه الرحلة وشراء معظم مقاعد الطائرة الشاغرة لملئها، ولجذب عدد آخر من كبار الرأسماليين من غير اليهود قام هذا الحاخام بإرسال رسائل لهم يدعوهم إلى حضور جلسة في الكنيست الإسرائيلي للمرة الأولى مساء يوم سبت تكريما لهم كما توجه أعضاء الوفد إلى الأردن لمقابلة الملك حسين وولي عهده الأمير حسن.

٤- صندوق دعم تل أبيب

نشط هذا الصندوق منذ تولي شلومو لاهط منصب رئيس بلدية مدينة تل أبيب، اذ قام الصندوق بتقديم الدعم لهذه المدينة على مدى (١٥) عاما.

٥- صندوق دعم المدن حيفا- بئر السبع- شمان.

٦- صندوق دعم المتاحف

تولى الإشراف على هذا الصندوق شركة المجوهرات والحلي التي يملكها عوفر عزرئيل **والمعروفة باسم «إنديان إنترناشينال»** INDIAN INTERNATIONAL ونقوم زوجة هذا الممول «إيا عزرئيل» بتقديم الدعم لمتاحف تل أبيب – متحف إسرائيل – المسرح الكامري – المسرح والفرقة الفلهرمونية الإسرائيلية .

وكان أمين الصندوق للوكالة اليهودية حنان بن يهودا وقنصل إسرائيل في نيويورك كوليت أفيتال قد أكدا تزايد النشاطات في جمع التبرعات لدعم المشاريع الإسرائيلية مع التركيز على العلاقة الوثيقة التي تربط آل برونفمان بأصحاب رؤوس الأموال الذين يقومون بدعم المؤسسات والمراكز الثقافية اليهودية في داخل الكيان الإسرائيلي ، وبخاصة الجهد الذي يبذله في هذا الشأن إدغار برونفمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي.

ويرأس هذا الصندوق جولس لاف، ويصف عملية الحصول على الدعم للجامعات بأنها منافسة شديدة بين المنظمات اليهودية الصهيونيةلجمع التبرعات واستمالة المتبرعين للجامعات الإسرائيلية.

٨- صندوق G.C.R.C

وهو المنظمة الأم التي تضم في ثناياها المنظمات اليهودية في نيويورك ، وهذا الصندوق يركز على الأثرياء فقط حيث يتم جمع الأموال منهم واختيارهم كأصدقاء دائمين لدعم مشاريع المساهمة.

٩- دعم المؤسسات الدينية اليهودية في إسرائيل

يقوم مبعوث حاخام الإشكناز «ملوفيفتش» الحاخام يوسف يتسحاق هكوهين جوثيتك بحملة التبرعات لصالح المؤسسات الدينية إضافة إلى عضو الكنيست من حزب الليكود تساحي هنغبي.

والحاخام هكوهين يعمل في مناجم الذهب واستخراجه في استراليا حيث كان يدفع ثمن كل صحن في الحفلات التي تنظم لجمع التبرعات (٣٠٠) دولار، فيما كان يطلب من كل يهودي راغب بكتابة سيرة حياته في مجلة منظمة «حباد» دفع (٩٠٠٠) دولار.

١٠- دعم مستوطنات «يشع» الضفة الغربية وغزة

تقوم قوى اليمين الاسرائيلي بزعامة عضوي الكنيست أرئيل شارون وإسحاق شامير وبنيامين نتنياهو زعيم الليكود الحالي بدعم حملة التبرعات هذه ، **إذ يقوم هؤلاء بإلقاء المحاضرات في أمريكا خصيصا لتحقق هذه الأغراض وذلك بدعوى تأمين الحاجات الإنسانية للمستوطنين اليهود فيما يسمى يهودا وشومرون (الاسم العبري للضفة الغربية) وعزا (غزة).**

ويعترف داني دنون ممثل **حركة ييشار الإستيطانية في فلوريدا** أن المساهمين الأكثر دعما للاستيطان في الضفة والقطاع هم مؤيدو مجلس «يشع» الإستيطاني.

١١- صندوق دعم الإستيطان في الجولان وعدم التخلي عن الجولان

يرأس هذا الصندوق **بيل روزين وهو محام يهودي أمريكي يعمل في المجال الإقتصادي وبخاصة في صفقات « ندلن» وهي مؤسسة مالية ضخمة ويسعى حاليا إلى إنشاء فرع لمجموعة دانكين دوتاس الأمريكية في اسرائيل، ويعارض بشدة تخلي اسرائيل عن الجولان.**

١٢ – منظمة دعم السلام في أمريكا

ويرأسها أفشلوم فيلان من قادة حركة السلام الآن، وهو ممثل الكيبوتس القطري ومعهد جفعات حفيفا في أمريكا.

١٣ – رابطة غولدا مائير

ويرأس هذه الرابطة المحامي ستيف كوبل، وتعتبر هذه الرابطة مقربة جدا من حزب العمل الاسرائيلي، فيما يرأس فرع الرابطة في اسرائيل حاليا عاموس عراف، وكان عراف تولى رئاسة الرابطة من وزير الصحة الاسرائيلي الحالي أفرايم سنيه.

١٤ – الصندوق الجديد لاسرائيل

بلغ عدد منتسبي هذا الصندوق أربعين عضوا وقد جمع المتبرعون لصالح هذا الصندوق عام ١٩٩٤ نحو ٩,٣ مليون دولار، ويهدف الصندوق في شعاراته المعلنة الى دعم افكار مثل تحقيق المساواة للنساء وحماية حقوق الاقليات اليهودية والحفاظ على قيم الديمقراطية الاسرائيلية.

١٥ – صندوق البالماخ

شكلت البالماخ الجناح العسكري لمنظمة الهاغاناه الصهيونية قبل قيام الدولة العبرية، وبعد اعلان قيام الدولة في العام ١٩٤٨ شكل قادة البالماخ قيادات الجيش الاسرائيلي.

ويسعى الصندوق الذي يرأسه حاييم حيفر وهو ضابط سابق في البالماخ الى توفير دعم مادي واجتماعي لاعضاء سابقين في البالماخ هاجروا الى الولايات المتحدة بعد تقاعدهم من الجيش الاسرائيلي.

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/٣/٣٧٠)

رقم التصنيف : ٣٢٠٫٩٥٦

المؤلف ومن هو في حكمه : جواد الحمد واخرون

عنوان المصنف : قضايا شرق اوسطية

الموضوع الرئيسي : ١- العلوم الاجتماعية

٢- الاوضاع السياسية والاقتصادية -

الشرق الاوسط

رقم الايداع : (١٩٩٦/٣/٣٧٠)

بيانات النشر : عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط

٥- تم اعداد بيانات الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية